



PROVISIONAL

A/35/FV.98  
29 December 1980

ARABIC



الأمم المتحدة  
الجمعية العامة

الدورة الخامسة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والتسعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الثلاثاء ، ١٦ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد فون فيخمار (جمهورية ألمانيا الاتحادية)  
نائب الرئيس: السيد اليورنوز (اكوادور)

— مسألة ناميبيا [ ٢٧ ] (تابع)

( أ ) مشروع مقرر

( ب ) تقرير اللجنة الخامسة

٠٠/٠٠

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى . وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال شهر إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference

Services, room A-3550, 866 United Nations Plaza

واحدة من المحضر .

80-62583/A

١ ( أ )

– سياسة الفصل المنصرى التي تتبناها حكومة جنوب افريقيا [ ٢٨ ] (تابع)

( أ ) مشاريع القرارات

( ب ) تقرير اللجنة الخامسة

– الحالة في الشرق الأوسط [ ٢٦ ] (تابع)

( أ ) تقرير الأمين العام

( ب ) مشروع قرار

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ١٥البند ٢٧ من جدول الأعمالمسألة ناميبيا

( أ ) مشروع مقرر (A/35/L.37/Rev.1)

( ب ) تقرير اللجنة الخامسة (A/35/761)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أعرض على الجمعية مشروع المقرر الوارد في الوثيقة A/35/L.37/Rev.1 . ان تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار الادارية والمالية المترتبة على تنفيذ مشروع هذا المقرر وارد في الوثيقة A/35/761 .

وفي فهمي ان الجمعية العامة على استعداد لاعتماد مشروع هذا المقرر دون تصويت .

اعتمد مشروع المقرر .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : فيما يتعلق بدراسة البند ٢٧ من جدول الاعمال المعنون " مسألة ناميبيا " في الدورة الستائفة الخامسة والثلاثين ، اود أن ابليخ الجمعية العامة بأن السيد ممثل السودان قد أكد لي كتابة بتاريخ ١٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ مايلي :

" . . . ان المجموعة الافريقية ، بعد ان احاطت علما بوضع المفاوضات الدائرة حاليا بين الامم المتحدة وجنوب افريقيا بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٨٥ ( ١٩٧٦ ) " .

قد طلبت تأجيل المناقشة .

" . . . حتى كانون الثاني /يناير ١٩٨١ بحيث تستطيع الجمعية العامة عندئذ ان تدرس نتائج المباحثات التمهيديّة المزمع عقدها في الفترة من ٧ الى ١٤ كانون الثاني /يناير ١٩٨١ تحت اشراف الامم المتحدة " .

فهل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة توافق على هذا الطلب الخاص بارجاء مناقشة مسألة ناميبيا حتى الدورة الستائفة في كانون الثاني /يناير ١٩٨١ ؟

وقد تقرر ذلك .

مواصلة نظر البند ٢٨ من جدول الاعمالسياسة الفصل المنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

( أ ) مشروعات القرارات (A/35/L.13) السبى A/35/L.16/Rev.1 ، A/35/L.17 الى A/35/L.23/

Rev.1 ، A/35/L.24 الى A/35/L.28 ، A/35/L.32 ، و A/35/L.33 (

( ب ) تقرير اللجنة الخامسة (A/35/776)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قد يتذكر السادة الاعضاء انه في الاجتماع الخامس

والثمانين للجمعية العامة في ٨ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠ قدمت جميع مشروعات القرارات المتعلقة

بهذا البند ؛ وبالتالي فان النصين المنقحين لمشروعي القرارين وارداً في الوثيقتين A/35/L.16/

Rev.1 و A/35/L.23/Rev.1 .

والآن سأعطي الكلمة للممثلين الذين يرفهون في تحليل تصويتهم قبل التصويت على اى من

مشروعات القرارات الثمانية عشر او عليها جميعها . وستتاح الفرصة للاعضاء لتحليل تصويتهم بعد

التصويت او بعد التصويتات جميعها .

واود ان اذكركم بانه وفقاً للمادة ٨٨ من النظام الداخلي ، فان الرئيس لن يستطيع السماح

لمقدم اقتراح او تعديل ، بتحليل تصويته على اقتراحه او تعديله .

وفيما يتعلق بتحليل التصويت ، فان المندوبين يذكرون المقرر الذى اتخذته الجمعية

العامة في دورتها الماضية ، وهو المقرر ٤٠١ / ٣٤ والذى يقضى بأن تعليقات التصويت تحدد

بعض دقائق وأن يدلى بها من مقاعد الوفود .

السيد ديدييه (لكسمبرغ) (الكلمة بالفرنسية) : أثناء مناقشة البند ٢٨ من جدول الأعمال ، أدانت الدول التسع الاعضاء في المجموعة الأوروبية ، دون تحفظ ، سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . وهي عندما فعلت ذلك ، فانها تكون قد انضمت الى المعارضة الاجتماعية والى الرأى العام العالمى ، الذى تم التمييز عنه عن طريق الجمعية العامة في مساعيها لاحداث تغيير اساسى في جنوب افريقيا . ولا زالت الدول التسع على قناعة بضرورة اجراء تغييرات أساسية في جنوب افريقيا قبل أن تضيع كل فرص القضاء على نظام الفصل العنصرى بالطرق السلمية .

ومع ذلك ، ومن أجل أن يكون عملنا فعالا ، فاننا نأسف لان مقدي مشروعات القرارات لم يبذلوا مزيدا من الجهد يعكس رفض الجمعية العامة التام للفصل العنصرى في نصوص يمكن أن يوافق عليها الجميع . ان الدول التسع تأسف مرة أخرى لانه قد ادخلت عناصر خارجية في مشروعات القرارات تختلف عن الموضوعات قيد البحث .

ان الدول التسع تعتبر ، طبقا للميثاق ، ان تقسيم الاختصاصات بين الجمعية العامة ومجلس الأمن يجب أن يحترم . ومن ناحية أخرى ، يجب أن تبقى الجمعية العامة محفلا للمناقشة بين الدول الأعضاء .

ان مناهضة الفصل العنصرى ترمي الى اقامة مجتمع متعدد العناصر حر وقائم على المساواة في دولة مستقلة ذات سيادة . ان القضية ليست قضية كفاح ضد سلطة استعمارية . لذا ، فانه يحدونا الأمل في أن جنوب افريقيا ، عما قريب سوف تقيم مؤسسات تعكس تطلعات ومصالح جميع سكان ذلك البلد . وفي نفس الوقت ، تعاود الدول التسع تأكيد تمسكها بعبء عالمية منظمة الامم المتحدة .

ومع تقديرنا للدوافع التي قد تدعو الأفراد والمجموعات الى استخدام العنف في محاولة لانهاء سياسة الفصل العنصرى عن طريق الكفاح المسلح ، فان الدول التسع لازالت تعتقد أن التفسير السلمى أمر ممكن ، وفقا لأهداف ومقاصد الميثاق . وينبغى أن تشجع منظماتنا الحلول السلمية . وبالتالي ، فاننا نرفض أية موافقة ضمنية او صريحة على الكفاح المسلح ترد في قرارات الجمعية العامة .

ان الدول التسع تحتفظ بموقفها المبدئي الذي اعلنته مرات عديدة فيما يتعلق بوضع اسرى الحرب ، وفقا لاتفاقيات جنيف والبروتوكولات الاضافية لها . ومع ذلك ، فان تصدد القضايا السياسية وتزايد عدد المسجونين السياسيين في جنوب افريقيا يعد دليلا على ان هناك قمعا منظما يمارس ضد من يحاولون اقامة مجتمع عادل يقوم على أساس من العدالة والانصاف . ان الدول التسع لا زالت تصر على أن تقوم حكومة جنوب افريقيا باطلاق سراح المسجونين السياسيين فورا ودون شروط .

ان الدول التسع لا تستطيع أن تؤيد فكرة قطع جميع العلاقات مع جنوب افريقيا . اننا نعتقد ان وسائل الاتصالات القائمة يجب ان تستخدم للسماح بحرية ابداء الرأي حول جميع القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تهتم شعب جنوب افريقيا . ان الدول التسع تتمسك بالمبدأ الاولمبي ، الذي يقضي بعدم التمييز ، وهي ترفض جميع اشكال الفصل العنصري في الألعاب الرياضية . ومع احترام المنظمات الخاصة والحق الأساسي للأفراد في السفر بحرية الى الخارج ، فان حكومات الدول التسع سوف تستمر في عدم تشجيع الاتصالات الرياضية التي تنطوي على تفرقة عنصرية .

ان الحريات الفردية لمواطنينا في مجال حرية الانتقال وحرية الاعلام وحرية التعبير عن الرأي لا يمكن أن تفرض عليها اية قيود . ان حكوماتنا لا تستطيع ان تؤيد نصوصا تنطوي على الحد من هذه الحقوق الأساسية للإنسان . وبصفة خاصة فاننا لا نستطيع أن نؤيد الصيغ التي بموجبها تفرض الحكومات ارادتها على وسائل الاتصالات الجماهيرية والصحفيين . ان هذا يتعارض مع مبدأ حرية الصحافة ، وحرية وسائل الاتصال ، وهو مبدأ يعتبر من تقاليد بلادنا منذ زمن طويل . ان الدول التسع ترفض الاتهامات التعسفية لأية دولة عضو سواء صراحة أو تلميحا . ولهذا فاننا نأسف لعدم استطاعتنا أن نؤيد جميع النصوص الواردة في مشروعات القرارات المعروضة على الجمعية . ان الدول التسع الاعضاء في الاتحاد الأوروبي تعيد التأكيد على التزامها بمواصلة جهودها للقضاء على نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا .

السيد مانسفيلد (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : ان المتحدثين في هذه المناقشة بشأن هذا البند ومقدي مشروعات القرارات قد أعربوا عن وجهات نظر موحدة . حيث ان وفد بلادي يشاركهم الرأي في أن الفصل العنصري يعتبر اهانة للكرامة الانسانية ، وانه لا بد من وضع حد له .

وبالإضافة الى الموقف المبدئي الاساسي للدول التسع الاعضاء في الاتحاد الاوربي ، الذي تحدث عنه السيد ممثل لكسمبرغ ، فاني أود ، نيابة عن حكومتي ، أن أسجل تحفظا بشأن مشروع القرار (A/35/L.19) المعروض علينا الآن .

ان وفدي يود ان يؤكد على أننا لا نعتقد ان عزل جنوب افريقيا سوف يؤدي الى تغييرات جوهرية في وجهات النظر . وهو لن يؤدي الى تحقيق تسوية سلمية لهذه المشكلة . اننا لا نعتقد انه ينبغي على الجمعية العامة أن تسعى من أجل تحديد الطريقة التي من خلالها يقرر شعب جنوب افريقيا مصيره . وكذلك فاننا لا نعتقد انه من مسؤوليات الجمعية العامة أيضا أن تحدد التدابير التي تدخل في اطار صلاحيات مجلس الأمن . ان رأينا بشأن مشكلة الصراع في جنوب افريقيا معروف تماما .

السيد فرانسيس (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان نيوزيلندا تشارك العالم بفضه لنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . ان الفصل العنصري ينتهك أهم المبادئ الاساسية في ميثاق هذه المنظمة . انه نظام يستند الى العنصرية ، والعزل والاستغلال . انه يحرم اقلية شعب جنوب افريقيا من حقوق الانسان الاساسية . انه ينكر عليهم الحرية السياسية والاقتصادية . ان حكومة جنوب افريقيا ، عن طريق اعطاء الصفة القانونية لسياساتها التي تحدد قيمة مواطنيها على اساس اللون ، قد ابعدت نفسها بمحض ارادتها عن مجتمع الامم .

ولاشك أن الفصل العنصري سوف يزول . وطالما انه موجود فلن يكون هناك انسجام في جنوب افريقيا . ان حكومة جنوب افريقيا امامها خيار سلمي وحيد ، هو : القضاء التدريجي على جميع المظاهر التمييزية في نظام الفصل العنصري .

ان نيوزيلندا تعتقد أنه يجب ان توجه جهود المجتمع الدولي نحو ايجاد حل سلمي وعادل في جنوب افريقيا . ان أى منطلق آخر سوف يؤدي الى معاناة كبرى لشعب جنوب افريقيا . ولذا ، فاننا سوف نستمر في تأييد الاستراتيجية الهادفة الى إحداث تغيير سلمي . اننا سوف نؤيد الاجراءات ، التي تعكس بوضوح توافق في الرأى العام الدولي ، والتي من شأنها احداث ضغط على جنوب افريقيا . اننا نعتقد ان اتفاق الرأى الدولي ضرورى اذا ما أريد تحقيق تقدم حقيقي وحل دائم .



وعليه ، فان وفد بلادي يأسف لان جميع القرارات المعروضة علينا لا تؤدي الى تحقيق الاتفاق العام في الرأي .

وكما فعلنا في الماضي ، فان وفد بلادي لن يتمكن من تأييد مشروعات القرارات التي تتجاوز مهام مجلس الأمن . وبالتالي ، فاننا سوف نمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/35/L.13 بشأن الحالة في الجنوب الافريقي ومشروع القرار A/35/L.14 بشأن التعاون العسكري والنووي ومشروع القرار A/35/L.15 بشأن فرض جزاءات شاملة على جنوب افريقيا ، وعلى مشروع القرار A/35/L.16/Rev.1 بشأن فرض حظر نفطي ؛ ومشروع القرار A/35/L.21 بشأن المؤتمر الدولي المعني بفرض جزاءات ، مشروع القرار A/35/L.27 بشأن تنفيذ قرارات الامم المتحدة .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/35/L.13 ، فانه ليس بإمكاننا ان نؤيد مفهوم الكفاح المسلح ، بينما نوافق على جوهر مشروع القرار A/35/L.14 ، فان لدينا تحفظات على النقد الانتقائي الوارد في الفقرة ( ٩ ) من الديباجة . وكذلك فاننا نواجه بعض الصعوبات في الآثار القانونية والعملية المترتبة على الالتزامات المفروضة على الحكومات في الفقرة ( ٣ ) من منطوق مشروع القرار A/35/L.14 ، والفقرة ( ٦ ) من منطوق مشروع القرار A/35/L.15 ، والفقرة ( ٤ ) من منطوق مشروع القرار A/35/L.16/Rev.1 .

ولنفس الاسباب ، فان وفد بلادي سوف يمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/35/L.17 ، بشأن المقاطعة الثقافية والاكاديمية وغيرها ، وعلى مشروع القرار A/35/L.18 بشأن دور الشركات عبر الوطنية . ان وفد بلادي سوف يصوت ضد مشروع القرار A/35/L.20 . وان وفد بلادي مع ذلك ، سوف يؤيد مشروعات القرارات التسعة الباقية . ان نيوزيلندا قد شاركت في تقديم مشروع القرار A/35/L.32 ، بشأن الاستثمارات الجديدة ، لاننا نعتقد انه يوفر وسيلة عملية من اجل ممارسة الضغوط على جنوب افريقيا بطريقة سلمية وفعالة . وكذلك ، فاننا سوف نستمر في دعم مشروع القرار الخاص بصندوق الامم المتحدة الائتماني ، ومشروع القرار A/35/L.33 واهداف مشروع القرار A/35/L.22 ، بشأن تقديم المساعدة الى الشعب المضطهد ، ومشروع القرار A/35/L.23 بشأن الحملة الرامية الى الافراج عن السجناء السياسيين ، وكذلك الاهداف العريضة لمشروع القرار A/35/L.19 بشأن الحملات الدولية لمناهضة الفصل العنصري .

ورغم ان لدينا بعض الصعوبات بشأنه ، فاننا سوف نؤيد كذلك مشروع القرار A/35/L.24 بشأن نشر المعلومات ومشروع القرار A/35/L.26 بشأن النساء والاطفال في ظل الفصل العنصرى ومشروع القرار A/35/L.28 بشأن برنامج عمل اللجنة الخاصة . ومع ذلك ، يود وفد بلادى ان يحتفظ بمواقفه فيما يتعلق بتأييد الاعلان وتوصيات الحلقة الدراسية الدولية بشأن النساء والاطفال الواردة في الفقرة ( ٢ ) من منطوق مشروع القرار A/35/L.26 .

ان حكومة نيوزيلندا قد التزمت التزاما تاما بروح اتفاق " جلين ايجلز " وكذلك بمبادئ ازالة سياسة التمييز العنصرى في الرياضة ، وبالتالي فان وفد بلادى سوف يصوت مؤيدا لمشروع القرار A/35/L.25 . ان لدينا بعض التحفظات ، مع ذلك ، بالنسبة للفقرة ( ١ ) من الديباجة فيما يتعلق بالتوجه الى وسائل الاعلام كما هو وارد في الفقرة ( ٥ ) من المنطوق ، وبشكل خاص فان ذلك لا يتمشى مع منهج نيوزيلندا فيما يتعلق بالمبدأ الهام الخاص بحرية الصحافة .

السيد مالينفا (سوازيلند ) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى يود ان يتقدم

بالتعليقات التالية لتعليق تصويته قبل التصويت .

ان مشكلة سياسة الفصل العنصرى كما تمارسها حكومة جنوب افريقيا ، تخلق حكومة بلادى والمجتمع الدولى ككل لان هذه السياسة تنتهك المبادئ الاساسية لميثاق الامم المتحدة وتتعارض ومقاصد الميثاق الاساسية التي تفرض على الدول الاعضاء في هذه المنظمة التزاما باحترام حق تقرير المصير لجميع الشعوب على قدم المساواة .

ان التزام بلادى بالتفجير السلمى للوضع في جنوب افريقيا واضح تماما . وكتعبير عن هذا الالتزام ، فان وفد بلادى سوف يصوت لصالح مشروعات القرارات الواردة في الوثائق A/35/L.13 ، و A/35/L.14 و A/35/L.17 و A/35/L.18 و A/35/L.19 و A/35/L.23/Rev.1 و A/35/L.24 و A/35/L.25 و A/35/L.26 و A/35/L.27 و A/35/L.28 و A/35/L.32 و A/35/L.33 ولكننا سنحتفظ بموقفنا بشأن الفقرة ( ٦ ) من منطوق مشروع القرار A/35/L.13 والفقرة ( ٢ ) ( د ) من منطوق مشروع القرار A/35/L.18 والفقرة ( ١ ) ( د ) من منطوق مشروع القرار A/35/L.19 والفقرة ( ٦ ) من منطوق مشروع القرار A/35/L.27 .

ورغم ان معظم مشروعات القرارات التي سوف نصوت عليها تتمشى ورفبتنا في احداث التغيير بالنسبة للوضع داخل جنوب افريقيا ، الا ان وفد بلادى يرى صعوبة في الموافقة على طريقة الحال المطروحة في مشروع القرار A/35/L.15 و A/35/L.16/Rev.1 و A/35/L.21 ، وذلك بسبب موقعنا الجغرافي . ومع ذلك ، فان حساسيتنا تجعلنا نمتنع عن التصويت على مشروعات هذه القرارات ان الجزاءات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا ، سوف تؤثر على اقتصاد سوازيلند . ولست في حاجة الى ان اذكر ان هذا الوضع قد فرض علينا بسبب عوامل التاريخ الاستعماري .

وادراكا لهذا الوضع الدقيق الناتج عن اعتبارات تاريخية وجغرافية ، فان الدول الافريقية المستقلة التسع في الجنوب الافريقي قد كونت ما يسمى بهيئة التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي من اجل تعزيز الاعتماد الاقتصادي الذاتي فيما بينها . ان سوازيلند عضو في هذا التجمع الذى يهدف الى النهوض بالتنمية الاقتصادية . ان حكومة وشعب سوازيلند ليشعرا بالتقدير للبلدان الاعضاء وللمنظمات التي قدمت اسهامات سخية خلال مؤتمرات المعهد التي عقدت اخيرا في مابوتو في موزامبيق . ونحن نشعر بالامتنان لها . ونرجو في المستقبل ان يكون بامكان عدد اكبر من البلدان ، تعزيز وتأييد جهودنا الانمائية .

ان السلم في الجنوب الافريقي ، سوف يأتي نتيجة لحصول ناميبيا على استقلالها وتغيير الحالة في الجنوب الافريقي . واننا نأمل باخلاص في ان الله العلي القدير ، سوف يساعد في حل الوضع في جنوب افريقيا ومناهضة قوى التمييز العنصرى والتفوق العنصرى ، حتى تستطيع جميع الاجناس ان تعيش في مساواة وسلم وتوافق .

السيد دى الهيوكيرك (البرتغال) (الكلمة بالانكليزية) : ان مناهضة البرتغال لفكرة

وسياسات الفصل العنصرى معروفة للجميع ، وبالتالي فانه لست في حاجة الى الخوض تفصيلا في هذا الشأن تعليلا لتوصيتنا اليوم . ولكنني اود ان اضيف اننا نعارض اى شكل من اشكال العنصرية او سياسة التمييز العنصرى ، لان ذلك يتعارض وطبيعة وهيكل المجتمع البرتغالي والمبادئ التي يقوم عليها هذا المجتمع ، فضلا عن ذلك ، فاننا نعتبر ان الفصل العنصرى في شكله المنظم هو جريمة ضد ضمير البشرية ، وان القضاء عليه ليس واجبا سياسيا فقط بل انه واجب اخلاقي ، وان المسؤولية تقع على عاتق المجتمع الدولي بأسره لكي يبذل قصارى جهده من اجل انهاء جميع مظاهر هذا النظام .

وفي العام الماضي عندما ادخلت بعض التفسيرات على قوانين الفصل العنصرى ، فقد كنا نأمل في ان هذه التفسيرات سوف تعكس موقفا جديدا لحكومة جنوب افريقيا ما يمهد الطريق لادخال اصلاحات ذات آثار واسعة النطاق على مجتمع جنوب افريقيا . ولكن للأسف ، فان تلك التدابير لم توجه ضربة قاصمة الى نظام الفصل العنصرى ككل كما كنا نتوقع ، ولكنها أثرت على جوهر العلاقات فيما بين الاعراق في جنوب افريقيا . وهناك في الواقع بعض الاشارات التي تدل على زيادة الوعي اليوم لدى قطاعات كبيرة من السكان البيض - وخاصة الشباب - وادراكها بضرورة الفناء سياسات وممارسات الفصل العنصرى ، تلك السياسات والممارسات التي ادت الى المرارة والنضال وحتى الى الريبة بين البيض والسود ، مما خلق توترات كبرى في الصرح الاجتماعى بأكمله لمجتمع جنوب افريقيا .

ومع ذلك ، فانه على الصعيد الرسمى هناك تقدم قليل اولى هناك تقدم . ويبدو ان حكومة جنوب افريقيا عازمة على مواصلة سياسات البانتوستانات كما يتبين ذلك من اعلاناتها الاخيرة بانشاء معزل آخر وهو " سيسكاى " الذى يمثل شكلا آخر من اشكال استمرار الفصل العنصرى وأداة من ادوات السيطرة وحاجزا لمنع منح القوة للأقلية السوداء .

وعلاوة على ذلك ، فان نظام بريتوريا قد لجأ الى التحرشات المسلحة ضد الدول المجاورة ، وبخاصة انغولا وموزامبيق وزامبيا بسبب المساعدة المادية والمعنوية التي قدمتها تلك الحكومات الى الشعب المقهور في جنوب افريقيا .

ولكن رغم هذا الوضع القائم ، فاننا مازلنا نعتقد بأن المواجهة بين مختلف المجموعات العرقية في جنوب افريقيا يمكن تجنبها اذا ما تمت تفسيرات هيكلية جوهرية دون ابطاء .

هناك في الواقع ، قلة من الناس داخل جنوب افريقيا سوف يدافعون باخلاص عن سياسة الفصل العنصري كأساس لمجتمع سليم . وعلاوة على ذلك هناك عدد متزايد من الناس من مختلف مناحي الحياة يشعرون بالقلق من انه ما لم يتم القضاء على الفصل العنصري ، وما لم يشارك السكان السود في جنوب افريقيا مشاركة كاملة في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية في بلادهم ، فلن يكون هناك احتمال لقيام سلام واستقرار دائمين في جنوب افريقيا .

ان هذا يؤدي بنا الى التساؤل عن افضل طريقة لتحقيق اهدافنا ، وافضل الطرق الكفيلة بمعالجة مشكلة جنوب افريقيا .

ان حكومة البرتغال ، من جانبها ، سوف تواصل تقديم تأييدها الكامل لكافة الجهود الرامية الى وضع حد لسياسة الفصل العنصري ، كما اننا سنؤيد كافة الجهود التي تبذل من اجل اقامة مجتمع جديد في جنوب افريقيا بغض النظر عن اعتبارات العرق واللون والعقيدة .

ولكن ، في رأينا ، ان هذا لا يمكن ان يتم عن طريق عزل كامل لجنوب افريقيا ، كما تطالب بذلك مشروعات القرارات A/35/L.13 ، L.15 ، L.17 ، L.19 ، و L.27 . وسوف لا نؤيد هذه القرارات لاننا نشعر ان من واجبنا ألا نعرض للخطر الجهود التي تبذل في داخل جنوب افريقيا من اجل احداث تغييرات اساسية في النظام القائم .

ومن ناحية اخرى ، فانه عن طريق الابقاء على حوار مستمر مع حكومة جنوب افريقيا ، فمن المحتمل من خلال ممارسة الضغط الدولي ان نحمل حكومة جنوب افريقيا على احداث التغييرات المطلوبة في اللحظة المناسبة .

وان هذا المسلك قد يكون محفوفا بالصعاب ومصدرا للاحباط لمن يشاركون فيه . ولكن يجب السير في ذلك الطريق ، والا فان كل فرص احداث تغيير سلمي في النظام الاجتماعي في جنوب افريقيا سوف تتعرض لا محالة للاخفاق .

اننا لا نعتقد ان استخدام القوة هو البديل الوحيد لتصحيح هذا الوضع الظالم ، لاننا نعتقد ان التغييرات الكبيرة الاساسية يمكن احداثها بوسائل غير عنيفة . ان اجازة مبدأ شرعية الكفاح بكافة السبل المتاحة في مثل هذه المواقف قد يؤدي في رأينا الى نتائج غاية في الخطورة بالنسبة للجميع بما في ذلك السكان الابرياء . ولذلك فاننا لا نستطيع ان نؤيد مشروع القرارين A/35/L.13 و L.27 اللذين يدعوان الى الكفاح المسلح ، او اجازته .

اننا نشعر بقلق عميق ازاء اعتقال المناضلين من اجل الحرية ، ومن ثم فاننا سوف ننضم دون اى تردد الى من ينادون باطلاق سراح المعتقلين السياسيين في جنوب افريقيا، كما يدعوا الى ذلك مشروع القرار A/35/L.23/Rev.1 ، رغم ان لدينا بعض التحفظات على الفقرة ٨ من الديباجة ، والفقرة الاولى من المنطوق .

واننا سوف نؤيد نشر المعلومات حول الفصل العنصرى كما ينادى بذلك مشروع القرار A/35/L.24 والى برنامج عمل اللجنة الخاصة بمناخضة الفصل العنصرى (A/35/L.28) ، والتي اشيد برئيسيها واننا على قناعة بأن تلك الجهود كلها سوف تلقي بمزيد من الضغوط على حكومة جنوب افريقيا .

اخيرا ، اسمحوا لي ان اضيف اننا نشعر بعدم الاعتباط ان نرى بعض الدول او المجموعات قد تم افرادها ، وادانتها لتعاونها المزعوم مع جنوب افريقيا ، كما هو وارد في مشروع القرار A/35/L.13 ، L.14 ، L.20 .

ونأسف ايضا لان بعض فقرات مشروعات القرارات A/35/L.13 ، L.14 ، L.15 ، L.16/Rev.1 ، L.27 لا تأخذ بعين الاعتبار المطابع المحدد لمختلف اجهزة الامم المتحدة .

السيد توسانت (هايتي) (الكلمة بالفرنسية) : مرة اخرى نتناول الوضع الناجم عن سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها جنوب افريقيا ، تلك المسألة التي تعتبر واحدة من المشاكل الهامة التي تواجهها منظمة الامم المتحدة ، والمجتمع الدولي ككل .

هناك ١٨ مشروع قرار قدمت ، تحت البند ٢٨ ، وهذا يوضح اهتمام المجتمع الدولي بتسوية هذه المسألة . ورغم القرارات التي اصدرها مجلس الامن والجمعية العامة ، فان جنوب افريقيا تواصل سياسة الفصل العنصرى المشينة ، وتواصل احتلالها غير الشرعي لنايبيا . وفي هذا الخصوص ، فان موقف بلاى لا يتغير . اننا نطالب مرة اخرى بأن يقدم المجتمع الدولي لشعب

جنوب افريقيا المضطهد ، والى حركة تحريره الوطني كل المساعدة اللازمة في الكفاح الذي يخوضه من اجل اقامة مجتمع عادل وفقا لميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان . ولهذا السبب ، فان وفد بلادي سوف يهويد دون تحفظ كل مشروعات القرارات المطروحة امام هذه الجمعية للبحث .

السيد طومسون (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان كندا تشارك اعضاء الجمعية الاخرين بفضها العميق لنظام الفصل العنصرى ، والانتهاك المستمر لحقوق الانسان الناجمة عن ذلك . ان وزير خارجية كندا السيد مارك ماكويجان في كلمته امام الجمعية العامة في ٢٢ ايلول / سبتمبر ، اكد على موقف كندا المناهض للفصل العنصرى . لقد قال في ذلك الوقت ان اى مجتمع او اى نظام يستند الى التمييز العنصرى مرفوض ولا يمكن ان يقبل . ان جنوب افريقيا عليها ان تدرك ضرورة وحتمية التغيير . ان حكومة جنوب افريقيا لم تستمع الى نداء المجتمع الدولي ولم تستمع الى نداء مواطنيها الذين يسمون من اجل ممارسة حقوقهم الاساسية في الحرية والمساواة والعيش في كرامة ، والمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلادهم . ان حكومة جنوب افريقيا عليها ان تعترف وتسلم بأن مستقبل السلام والامن لكافة سكان جنوب افريقيا من كافة الاجناس يمكن ان يؤمن اذا ما تم اجتثاث الفصل العنصرى نهائيا . لم يعد امامنا متسع من الوقت ، وعلينا الاسراع من اجل التسوية السلمية لهذه المشكلة .

ان كندا تؤيد بوضوح الجهود المناهضة للفصل العنصرى ، ولكن هذا لايجب ان يمنعنا من الاعراب عن بعض القلق بشأن الاتجاهات المتزايدة التي تتضح في العدد المتزايد من القرارات كل عام خلال مناقشة هذه المشكلة في الجمعية العامة . وكثيرا ما تكون هذه القرارات مجرد شعائر تقليدية لا دابة الفصل العنصرى لا تفعل اكثر من تكرار لقرارات سابقة ، ولا تؤدي الى نتائج عملية . اننا نحث الجمعية العامة ان تركز على القضايا التي تدخل في نطاق ولايتها والتي من شأنها ان تساهم مساهمة ملموسة وبناءة في الكفاح ضد الفصل العنصرى . ان هدف كافة الوفود هو هدف واحد وهو القضاء على الفصل العنصرى ، ويجب علينا الا نسمح بتكتيكات تفرق بيننا . هناك بعض النواحي في النصوص المعروضة علينا يعتبرها وفد بلادي ضد الهدف المنشود .

ان كندا ، لا تعيد العنزف كوسيلة لاحداث التغير في جنوب افريقيا . ولا بد لنا ان نشير من جديد الى ان مسألة العقوبات طبقا للفصل السابع من الميثاق هي من اختصاصات مجلس الامن وحده . ولهذه الاسباب ، فان كندا مضطرة آسفة الى التصويت ضد عدد من مشروعات القرارات . وكذلك نعتبر ان اثر العقوبات على الدول المجاورة لجنوب افريقيا مسألة يجب ان تؤخذ في الحسبان . وفي هذا الصدد ، فاننا نؤيد جهود الدول في المنطقة من اجل دعم استقلالها الاقتصادي عن جنوب افريقيا ، ولكننا في نفس الوقت نلاحظ ان مدى الاعتماد على جنوب افريقيا هو واقع تعترف به دول المنطقة نفسها .

ان كندا ، تفرض حظرا على بيع الاسلحة والمواد العسكرية لجنوب افريقيا منذ ١٩٧٣ ، وقد صوتت مؤيدة لقرار الحظر الذي اصدره مجلس الامن عام ١٩٧٧ . واننا كذلك نؤيد الاجراءات والتدابير اللازمة من اجل التأكد من تنفيذ هذا الحظر . ومع ذلك ، فاننا نعتبر ان مشروع القرار A/35/L.14 من ناحية اخرى ، قد يكون له اثر سلبي لانه قد يضعف الحافز لجنوب افريقيا لكي تلتزم باتفاقيات ضمانات الامن النووية ، وكذلك معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية .



وبينما أن كندا تؤيد روح مشروعات القرارات الأخرى ، فإننا سوف نضطر الى أن نمتنع أو أن نصوت ضد بعض منها ، وذلك بسبب ادراج تعميمات فيما يتعلق بالتجارة مع جنوب افريقيا وكذلك ادعاءات فيما يتعلق " بالتعاون " معها من قبل بعض المؤسسات العامة والخاصة . وفيما يتعلق بمشروعات القرارات الأخرى ، فإن كندا سوف تسهم في البرامج الانسانية التي من شأنها تلبية احتياجات ضحايا الفصل العنصرى . ولكننا لانوافق على تخصيص الاعتمادات من ميزانية الأمم المتحدة لدعم بعض المنظمات هناك .

وفيما يختص بمشروع القرار A/35/L.25 بشأن الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية ، فإن كندا قد اتخذت خطوات جادة في هذا المجال ، حيث منعت اعطاء تأشيرات دخول للرياضيين والممثلين الرسميين في جنوب افريقيا وللمنظمات الرياضية هناك . وفي قيامها بذلك ، فإن كندا قد نفذت الاعلان العالمي ضد الفصل العنصرى في الرياضة وذلك في اطارنا القانوني . ولكننا على أية حال ، لاتزال لدينا بعض التحفظات القوية فيما يتعلق بفائدة واستصواب الاتفاقية المقترحة فيما يتعلق بالفصل العنصرى في الألعاب الرياضية ، حيث أن النظام الفيدرالي في كندا سوف يجعل من المستحيل علينا أن نلتزم بها . ان عددا من أعضاء الامم المتحدة قد يواجهون نفس هذه الصعوبات وختاما ، فإننا نأسف لأن مقدمي مشروعات القرارات السنوية هذه ، مازالوا يعملون في اتجاه صعب يؤدي الى التفرقة في مجتمع الأمم المتحدة بشأن موضوع يحظى بالتضامن والاجماع . واننا نقترح منهاجا أفضل ، وهو أن نسعى من أجل الحصول على الدعم العالمي فيما يتعلق بمبادئ اعلان مناهضة الفصل العنصرى والذي يمكن أن يشكل اداة للتغيير . وكذلك ، فإننا نحث الذين يعارضون الفصل العنصرى على أن يتحلوا بروح عطية . ان كندا ترغب بقوة في أن تدعم جميع القرارات الهادفة ضد الفصل العنصرى ، ولكن يمنعها من ذلك التطرف في الصياغات والمشكلات القانونية وعدم توفر الواقعية ، وذلك رغم أننا نؤيد الكثير من المبادئ الواردة بها .

السيد بلترامينو ( الأرجنتين ) ( الكلمة بالاسبانية ) : ان وفد الارجنتين سوف

يمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/35/L.20 الخاص بالعلاقة بين اسرائيل وجنوب افريقيا ، وذلك لاننا لانوافق على المعايير الانتقائية التي يستند اليها .

ولأسباب مماثلة ، رغم أن هذا لا يعني أننا لا نؤيد ماورد في مشروعات القرارات الأخرى ، فإننا نود أن نحفظ بموقفنا فيما يتعلق بأية اشارة الى دول في النص الذي نصوت عليه . وكما قلنا في مناسبات أخرى فان وفد بلادي يرى أن الاشارة المحددة لدولة ما بالاسم ، تشكل تمييزا ولا تتفق مع اعتماد الأمم المتحدة لهذه القرارات وفعاليتها .

كذلك ، نود أن نمرب عن تحفظنا بالنسبة لبعض فقرات مشروعات القرارات التالية .  
أولا ، لدينا تحفظات على الاشارة الى الكفاح المسلح الواردة في الفقرة ( ١ ) من منطوق مشروع القرار A/35/L.13 المعنون " الوضع في جنوب افريقيا " . كذلك لدينا تحفظات على الفقرة ( ٥ ) من منطوق مشروع القرار A/35/L.27 المعنون " تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالفصل العنصري من قبل المنظمات الحكومية والحكومات المعنية " ، لأن هذا يعني أننا ندعم وسائل عمل لا ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة .

كذلك فإننا نود أن نتحفظ بالنسبة للفقرة ٣ ( ي ) من منطوق مشروع القرار A/35/L.14 المعنون " التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا " ، وذلك لأن هناك بعض الافتراضات التي لا تدخل في هذا الاطار فيما يتعلق بالتعاون مع حكومة بريتوريا .

كذلك ، نود أن نقول بوضوح بأن وفد الارجننتين يرى أنه بما يتمشى مع بعض الاجراءات المنصوص عليها في الفقرة ( ٦ ) من منطوق مشروع القرار A/35/L.15 المعنون " فرض جزاءات شاملة على جنوب افريقيا " ، فانه لا يمكن أن يكون ذلك ملزما للحكومات حتى يقوم مجلس الأمن - وهو الجهم - اذ الوحيد صاحب السلطة في فرض عقوبات الزامية ضد دولة ما - باعتماد القرارات الملائمة في هذا الشأن .

وختاما ، فإننا نتخذ موقف التحفظ فيما يتعلق بالفقرة ( ٨ ) من الديباجة والفقرة ( ١ ) والفقرة ( ٣ ) من منطوق مشروع القرار A/35/L.23/Rev.1 المعنون " الحملة الرامية الى الافراج عن السجناء السياسيين في جنوب افريقيا " ، وذلك لأن جمهورية الارجننتين قد امتنعت عن التصويت على المادة ٤٤ من البروتوكول الاضافي لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ المتعلق بالمحاربين وأسرى الحرب . وبالإضافة الى ذلك ، فان هذا البروتوكول لا يزال قيد البحث في الأرجنتين .

السيدة أونايدين (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى لسعيد أن يصوت، هذا العام ، مؤيدا جميع مشروعات القرارات السبعة عشر المتعلقة بالبنء ٢٨ من جدول الأعمال المعنون "سياسات الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا" والوارءة فى الوثائق من A/35/L.13 حتى L.27 .

وفىما يتعلق بمشروعى القرارين الوارءين فى الوثيقتين A/35/L.32 و L.33 ، فانه يسعدنا أن نشارك فى تقديم مشروعى هءين القرارين وذلك تمشيا مع سياستنا التقليدية بشأن "الاستثمارات فى جنوب افريقيا" و "صندوق الامم المتحدة الائتماني لجنوب افريقيا" . ان موقفنا بشأن سياسات الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، قد عرض بوضوح فى بياننا الذى اءلينا به فى هذه الجمعية فى ١٣ تشرين الثانى /نوفمبر من هذا العام . ان تأييدنا لمشروعات هذه القرارات هو انعكاس لمعارضتنا الصارمة للسياسة اللا انسانية للفصل العنصرى ، كما أنه تعبير عن اعترافنا الواضح بضرورة اتخاذ تدابير الزامية ضد حكومة جنوب افريقيا بسبب انتهاجها هذه السياسة .

وكما قلت من قبل ، فان وفد بلادى سوف يؤيد جميع مشروعات القرارات هذا العام ، لأننا نعتقد أن جهودنا قد بذلت من قبل مقدمى هذه المشروعات للابتعاد عن ذكر بلاد بذاتها على أساس انتقائي . ان وفد بلادى يود أن يسجل أننا نقبل بعض احكام هذه المشروعات بقدر تمثيلها مع المبادئ الاساسية التى تقوم عليها سياستنا وعلاقتنا الخارجية وبقدر تمثيلها مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ان هذا ينطبق ، بوجه خاص ، على الفقرة (٩) من ديباجة مشروع القرار المعنون "التعاون العسكري والنووى مع جنوب افريقيا" والوارء فى الوثيقة A/35/L.14 حيث أن هناك اشارة محددة الى بعض الدول الأعضاء فى منظمة حلف الأطلنطي ، وعلى الفقرة (١) من منطوق نفس مشروع القرار وعلى الفقرة (٧) من منطوق مشروع القرار A/35/L.13 بشأن "الحالة فى جنوب افريقيا" ومع ذلك ، فىما يتعلق بالفقرة (٩) من ديباجة مشروع القرار بشأن "التعاون العسكري والنووى مع جنوب افريقيا" والذى أشرت اليه توا ، أود أن أسجل - كعضو فى حلف الاطلنطي - أن علاقتنا مع جنوب افريقيا لا تدخل ضمن أوجه أنشطة منظمة حلف شمال الأطلنطي .

وفيما يتعلق بالفقرة ١٣ من منطوق مشروع القرار الخاص بالحالة في جنوب افريقيا والذي يتضمن دعوة الى جميع الدول التي لم تفعل ذلك بأن تتضمن الى الاتفاقية الدولية بشأن قمع جريمة الفصل العنصرى والمعاقبة عليها ، أود أن أشير هنا الى أن الوفد التركي قد صوّت لصالح مشروع الاتفاقية خلال اعتمادها اثناء الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة . ومع ذلك ، فان وفد بلادى في البيان الذى أدلى به في ذلك الحين ، قد أشار الى المشاكل القانونية الجوهرية التي يشيرها بالنسبة الينا مشروع الاتفاقية المذكورة . ان بعض أحكام الاتفاقية لا يتماشى مع بعض انظمتنا القانونية الوطنية السائدة ، وان موقف حكومة تركيا هذا لا يزال دون تغيير تجاه الاتفاقية المذكورة .

وفيما يتعلق بمشروع القرار الخاص بنشر المعلومات عن الفصل العنصرى الوارد في الوثيقة A/35/L.24 ، فاننا سوف نؤيده أيضا رغم بعض الصعوبات الدستورية التي يشيرها بالنسبة الينا ، خاصة فيما يتعلق بالفقرة ( ٥ ) من منطوق مشروع القرار . ان حرية الصحافة تعد واحدة من أهم المبادئ الأساسية المنصوص عليها في النظام الدستورى التركي . وفي ضوء ذلك ، فاننا سوف نبذل كل جهد ممكن للتعاون مع جميع الأنشطة الرامية الى نشر المعلومات عن الفصل العنصرى من خلال اجتهاد الاعلام في بلادنا لأننا نفسر هدف القرار على أنه يرمي الى اتخاذ جميع التدابير الفعالة الممكنة ضد الفصل العنصرى ، ومن هنا جاء تأييدنا الكامل .

أما فيما يتعلق بالفقرة ( ٨ ) من بيانا مشروع القرار المعنون " الحملة الرامية الى اطلاق سراح السجناء السياسيين في جنوب افريقيا " والوارد في الوثيقة A/35/L.23/Rev.1 فاننا نفهم من عبارة " مكافحي الحرية " الواردة في تلك الفقرة ، أنها تشير الى حركات التحرير المعترف بها من جانب منظمة الوحدة الافريقية .

السيد يلوم (اسرائيل ) (الكلمة بالانكليزية) : في البيان الذى أدلى به خلال مناقشة سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا أشرت الى ادخال هجوم لا داعي له ضد بلادى مما قوّض من هدف المناقشة السنوية المتعلقة بالفصل العنصرى . كما أنني قد اغتصمت هذه الفرصة لكي أعيد عرض موقف اسرائيل ازاء الفصل العنصرى ورفضها الكامل للعنصرية والتمييز العنصرى في جميع أشكالهما .

ولقد لاحظت أنه بالنسبة الى اللجنة الخاصة المعنية بمناهضة الفصل العنصرى ، فان الحقائق تبد وأنهما ليست لها أهمية . ان الواقع يجب ألا يؤثر على التقاليد المقدسة . وما لم يقدم الينس اليوم مشروع القرار الخاص المتعلق باسرائيل لكان ذلك بمثابة اعتراف بأن هذا الاسلوب وهذه السياسة كانت خاطئة ومضللة في الماضي . وبالتالي فان الجمعية العامة مطالبة مرة أخرى اليوم بالتصويت على تليفق معاد من الأكانيب الخبيثة التي أصبحت مصدر تعريض بهيية ومنزلة هذه المنظمة الدولية .

ان المشتركين في تقديم مشروع القرار A/35/L.20 ، قد رأوا أنه من المناسب تجاهل الرسائل الرسمية الموجهة من حكومة بلادى والواردة في وثائق رسمية للأمم المتحدة والتي فندنا فيها الادعاءات الباطلة ضد اسرائيل . وبدلا من ذلك فانهم قد اعتمدوا على التشويه والتلميح والتقارير الصحفية التكهنية الواردة في التقرير المتعلق باللجنة الخاصة . وعلى أدلة من هذا النوع استند مشروع القرار A/35/L.20 . ان تقريرا لا يقوم على دليل لا يجب اعتباره تقريرا . ان مناقشة تعتمد على مثل هذا التقرير لا يجب اعتبارها مناقشة ، ونتيجة لكل ذلك ، فقد تمخض الأمر عن مشروع قرار لا مغزى له .

ولقد كان الوقت لا جراً تقييم جاد لهذا التكرار قبل أن يرتد الأمر على مقدميه كاملا . وعندما تحاول بعض الدول الاستمرار في تحويل مناقشة الفصل العنصرى الى مناقشة عن الشرق الأوسط ، فانها تنجح في اثاره الاحتقار وعدم الاهتمام بموضوع حيوى بالنسبة الى افريقيا والى العالم . وبما أن مشروع القرار A/35/L.20 يتضمن أكاذيب ، فمن المناسب أن نتساءل من هو الذى يقوم بعمل معاد ضد افريقيا . وبسبب هذا المعيار المزدوج فان الحملة الدولية ضد العنصرية والتمييز العنصرى قد تتعرض للخطر .

ان المشتركين في تقديم مشروع القرار لم يكتفوا بحرمان اسرائيل من التعبير عن نفسها فسي هذه الجمعية بل انهم وضعوا مشروع القرار A/35/L.20 قبل أن تتناول اسرائيل الكلمة بشأن هذا البند المدرج على جدول أعمال الجمعية العامة . وبدلا من تعزيز الاتفاق العام في الرأى ، فان مشروع هذا القرار على غرار سابقه قد نجح في بث الفرقة والاثامات المتبادلة .

وبما أن اسرائيل قد ذكرت بمفردها في هذا البند من جدول الأعمال على أساس عدد من الأكانيب ، كما يتبين من مشروع القرار ، فان وفد بلادى لن يشارك في التصويت على هذا البند . وانني اطالب أن يسجل عدم المشاركة هذه في محضر الجلسة . واننا نفتنم هذه الفرصة للتعبير عن عميق امتعاضنا ازاء هذه المناقشة كلية .

السيد دور (ايرلندا) (الكلمة بالانكليزية) : في الحديث أثناء مناقشة الجمعية العامة بشأن هذا البند في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر . سنحت لي الفرصة لابتداء وجهة نظر حكومتي فيما يتعلق بالفصل العنصرى . وفي ذلك البيان أشرت الى الدور الذى نشعر أن المجتمع الدولى يمكن أن يلعبه بالنسبة الى انهاء هذا النظام القهرى .

ان مناقشة هذا البند الهام ، كما أشعر ، قد أثبتت عددا من الحقائق الهامة . فمن ناحية ، أنها قد أكدت الرضا القاطع للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لسياسة الفصل العنصرى ، ومن ناحية أخرى فقد أظهرت اختلاف الرأى البين في كيفية تصرف الأمم المتحدة والدول الأعضاء في الطار مساعيها لانهاء هذا النظام .

وهناك ١٨ مشروع قرار بشأن الفصل العنصرى معروضة على الجمعية العامة . وقد اشتركت ايرلندا في تقديم مشروعى قرارين منها ، وسوف نصوت لصالح عشرة كما سوف نمتنع ، بأسف ، عن التصويت على السبعة الأخرى . وكما كان عليه الحال في السنوات الماضية فان وفد ايرلندا سوف يصوت ضد واحد من مشروعات القرارات الثمانية عشر لأننا نعتقد أنه يد بين بصورة انتقائية دولة عضوا في هذه الجمعية بطريقة غير ملائمة .

وكون أن وفد ايرلندا لم يتمكن من التصويت لصالح جميع مشروعات القرارات المعروضة على الجمعية ، فان هذا لا يعني أننا لا ندين بصورة قاطعة نظام الفصل العنصرى لأننا نود أن نراه قد انتهى في أقرب وقت ممكن . ولكن هناك مجالا لعدم الاتفاق الحقيقي بشأن أفضل الطرق لتحقيق هذا الهدف ، وهذا هو ما دفننا ، للأسف ، الى الامتناع عن التصويت على بعض مشروعات القرارات .

ومما يثير قلقنا العميق ، تزايد الوضع الحرج في جنوب افريقيا ، ولكننا استطعنا رغم ذلك أن نصوت لصالح أغلبية مشروعات القرارات المعروضة علينا رغم وجود تحفظات لنا على بعض الفقرات في بعض المشروعات التي سوف أذكرها . بطبيعة الحال ، اننا نشارك التحفظات بشأن بعض القرارات بالاشتراك مع الدول التسع الأعضاء في الاتحاد الاقتصادى الأوروبى والتي ذكرها مثل لكسمبرغ في بيانه .

وأود أن أشير أولا الى مشروعات القرارات التي نؤيدها . ان وفد ايرلندا يعتقد فسي أن المجتمع الدولى يجب أن يواصل ممارسة الضغط بطريقة منسقة وبمعناية لاجداث تغيير في جنوب

افريقيا . ولهذا السبب ، فان إيرلندا قد انضمت الى عدد كبير من الدول للاشتراك في تقديم مشروع القرار A/35/L.32 الذي يطالب مجلس الأمن بأن يدرس حظر الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا . وسوف نصوت لصالح مشروع القرار A/35/L.16 ، كما فعلنا في سنوات سابقة لكي نعكس تأييد إيرلندا العام للمبدأ القائل بأن حظر البترول ضد جنوب افريقيا أمر يجب النظر فيه . ولكن في الوقت الذي نعتقد فيه أن مجلس الأمن يجب أن ينظر في هذا الموضوع ، وبالتالي قد أيدنا القرار ، فاننا لا نعتقد أنه من الملائم أن تسبق الجمعية العامة مجلس الأمن في حكمه وفقا لما ورد في الفقرة ( ٤ ) على سبيل المثال .

ان اهتمامنا يتركز ، كما قلت ، في أن الضغط الدولي على جنوب افريقيا يجب أن يمارس بطريقة منظمة وفعالة . وتطالب بعض مشاريع القرارات المعروضة علينا بتدابير شاملة بدلا من التدابير الانتقائية . وبسبب اتجاهنا العام فلقد أيدنا بعض مشاريع القرارات هذه عند ما وجدنا أن ذلك ممكن وامتنعنا عن التصويت على البعض الآخر . وأود أن أقول مع ذلك أن حكومتي تشك في حكمة النقاد بالعقوبات الشاملة في الظرف الراهن . وبالإضافة الى ذلك ، فان لدينا تحفظات على مناداة بعض الدول باتخاذ اجراءات معينة لان ذلك قد يكون غير مفيد . وما نخشاه هو أن يقلل ذلك من أثر الجهود الرامية الى التوصل الى نهج منسق وانتقائي بشأن هذه القضية الهامة .

ولدينا كذلك صعوبة قانونية في قبول صياغة بعض مشاريع القرارات وبالتالي ، سوف نضطر الى الامتناع عن التصويت على مشروع القرارين A/35/L.15 و A/35/L.18 .

ان ايرلندا قد أيدت الاقتراح بأن يفرض مجلس الأمن حظرا على ارسال الأسلحة الى جنوب افريقيا ومنذ فرض الحظر فاننا قد نفذناه بكل دقة . ولذلك قررت ايرلندا أن تصوت تأييدا لمشروع القرار A/35/L.14 لا بداء تأييدنا الكامل لهذا الحظر .

ومع ذلك ، يجب أن أقول اننا انما فعلنا ذلك بتردد ملحوظ ، ومع تحفظات على جوانب أخرى من النص . وبصورة خاصة ، فاننا لا نستطيع قبول الادانة التعسفية الواردة في الفقرة ( ١ ) من المنطوق . ونحن أيضا نأسف لأن قضية الأسلحة التي اتخذ مقرر واضح بشأنها في مجلس الأمن قد تناولها مشروع القرار فيما أسماه بالتعاون النووي ، مما أثار اللبس بين هذين الأمرين . ونحن سعداء ان نتمكن من تأييد مشروع القرار A/35/L.28 بشأن تقرير اللجنة الخاصة المعنية بمناهضة الفصل العنصرى . ويجب أن يفهم موقفنا بشأن التوصيات الواردة في التقرير في إطار السياسة العامة التي أوضحها وفدى في هذه الكلمة ، وفي بيانات سابقة .

وفي العام الماضي ، صوت وفدى ضد القرار المتعلق بالوضع في جنوب افريقيا ، والسبب اعتمد اثناء الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . ومع ذلك ، فاننا في هذه السنة نلاحظ أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.13 يتضمن تحسينات بالمقارنة الى قرار العام الماضي . وان تأخذ ايرلندا ذلك في الحسبان ، فانها سوف تمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/35/L.13 . ونحن نفعل ذلك في موازنة بين العناصر الايجابية وبين بعض الصيغ غير الملائمة في النص ، بما في ذلك



التأييد الصريح للكفاح المسلح ، لقد سبق لي أن تناولت هذا الموضوع في بياني عند مناقشة الفصل العنصرى في ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر . ولهذا السبب ، وللاسباب التي ذكرتها في كلمتي فان وفدى سوف يمتنع أيضا عن التصويت على مشروع القرار A/35/L.27 .

ان حكومة ايرلندا لا تقيم علاقات دبلوماسية أو ثقافية أو روابط مماثلة مع جنوب افريقيا . وبالرغم من ذلك ، يعتبر وفدى أن أحكام الفقرة ( ١ ) من منطوق مشروع القرار A/35/L.17 وبموجب عناصر الفقرة ( ٢ ) من المنطوق تتجاوز الاجراءات التي يمكن لحكومتى ان تتخذها وفقا لقوانيننا ودستورنا ازاء الافراد والمؤسسات الخاصة في ايرلندا . ولذلك ، فاننا سوف نمتنع عن التصويت على هذا المشروع .

ولأسباب مماثلة ، سوف نمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/35/L.26 . ان موقف حكومة ايرلندا فيما يتعلق بالرياضة في جنوب افريقيا واضح . وحكومتى تؤيد المبدأ الأوليبي ، وهو مبدأ عدم التمييز في الرياضة . وسوف نفعل ما في وسعنا تمسكا بهذا المبدأ . وقد أوضحنا هذا الموقف في بياناتنا في هذه الجمعية ، وأثناء مناقشة مسألة الفصل العنصرى يوم ١٤ تشرين الثاني / نوفمبر ، وفي اجتماعات اللجنة الخاصة المعنية بمناهضة الفصل العنصرى . وأوضحنا للجمهور ولهيئات الرياضة في ايرلندا هذا الموقف .

ولكن وفدى سوف يمتنع عن التصويت على مشروع القرار بشأن هذا الموضوع بسبب تحفظاتنا المتعلقة ببعض الأحكام الواردة في اعلان الفصل العنصرى في مجال الرياضة ، ولأننا نرى ، وفقا لقوانيننا ودستورنا ، صعوبات قانونية في هذه الاتفاقية المقترحة .

ومع ذلك ، سوف تستمر حكومتى ، كما فعلت في الماضي ، في التصرف عملا بروح الاعلان المتعلق بالفصل العنصرى كما ستواصل تمسكها بالمبدأ الأوليبي في توضيح موقفها ازاء الرياضة في جنوب افريقيا .

ويرحب وفدى بالاهتمام الخاص الذى أولته اللجنة الخاصة المعنية بمناهضة الفصل العنصرى لعنة المرأة والطفل تحت نظام الفصل العنصرى . ولكننا سوف نضطر الى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار A/35/L.26 لأن الفقرة ( ٢ ) من المنطوق تطلب من الجمعية العامة تأييد الاعلان

والتوصيات الصادرة عن جهاز غير حكومي هو الندوة الدولية للمرأة والفصل العنصرى ، وهي وثيقة تتضمن آراء لا نستطيع أن نقلها .

ومع ذلك فان ايرلندا سوف تواصل مساهمتها في تخفيف محنة هؤلاء الذين يعانون من نظام الفصل العنصرى ، وخاصة المرأة والطفل عن طريق دعنا للصندوق الاستئماني التابع للأمم المتحدة .

السيد أورتييز سانز (بوليفيا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد بوليفيا يؤيد دائما

الكفاح ضد سياسة الفصل العنصرى . ولد لنا نسبة كبيرة من أبناء هذا البلد ومن المواطنين قسري بوليفيا الذين نظموا أنفسهم وعقدوا العزم على محاربة جميع أشكال التمييز العنصرى .

ولكننا مع ذلك نأسف بشدة ان سوف نمتنع عن التصويت على بعض مشاريع القرارات ، لأننا نجد أن صياغتها غير ملائمة من الناحية القانونية . ان توجيه التهم عندما نكون بصد محاولة تسوية المشاكل الدولية عن طريق الحوار والاتفاق بيد ولنا شيئا متناقضا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تتخذ الجمعية العامة الآن مقرا بشأن مختلف

مشاريع القرارات المعروضة عليها . وقد ورد تقرير اللجنة الخامسة بشأن الآثار الادارية والمالية لمشاريع القرارات في الوثيقة A/35/776 .

وسوف ننتقل الآن الى مشروع القرار A/35/L.13 المعنون "الوضع في جنوب افريقيا" .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجننتين ، البحرين ، بنغلاديش ،

بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ،

بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ،

جمهورية افريقيا الوسطى ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،

كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن

الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ،

غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية

الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هونغارييا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، لیبـــــــبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنصون : استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، الدانمرك ، فنلندا ، اليونان ، هندوراس ، ايسلندا ، ايرلندا ، اليابان ، ملاوي ، نيوزيلندا ، النرويج ، اسبانيا ، السويد .

أعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٨ صوتا مقابل ١٠ أصوات وامتناع ١٥ عن التصويت.

(قرار ٢٠٦/٣٥ ألف)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سوف تصوت الجمعية الآن على مشـروع القـرار

14. A/35/L.35 المعلنون " التعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا " .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجننتين ، استراليا ، النمسا ،

جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا

الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الصين ،

كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،

كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ،

مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ،

غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا -

بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ،

اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ،

كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ،

ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالمسي ،

مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،

نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، السنويج ، عمان ، باكستان ، بنما ،

بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،

سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ،

السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ،

السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ،

تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية

اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،  
الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا  
المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ،  
زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : بلجيكا ، كندا ، الجمهورية الدومينيكية ، اليونان ، ايطاليا ، اليابان ،  
لكسمبرغ ، ملاوى ، هولندا ، نيوزيلندا ، البرتغال ، اسبانيا ، اوروغواى .  
أعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٧ مقابل ٤ أصوات وامتناع ١٣ عضوا عن التصويت.

(قرار ٢٠٦/٣٥ باء\*)

\* أبلغ وفد الجمهورية الدومينيكية الأمانة أنه كان ينوى التصويت مؤيدا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : سننتقل الآن الى مشروع القرار A/35/L.15

المعنون "الجزاءات الشاملة ضد جنوب افريقيا". وقد طلب اجراء تصويت مسجل .  
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بوليفيا ، بوتسوانا ، شيلي ، الدانمرك ، فنلندا ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، اليابان ، ليسوتو ، ملاوى ، نيوزيلندا ، النرويج ، اسبانيا ، سوازيلند ، السويد ، اوروغواى ، زمبابوى .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٥ صوتا مقابل عشرة أصوات وامتناع ٢٠ عن التصويت

(قرار ٢٠٦/٣٥ (جيم))

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار A/35/L.16/Rev.1.

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا-بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،

المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيكاراغوا ،  
 النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ،  
 بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ،  
 سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ،  
 سيراليون ، الصومال ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ،  
 الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،  
 تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات  
 الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون  
 المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ،  
 فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، لكسمبرغ ، المملكة  
 المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بوتسوانا ، اليونان ، ايطاليا ، اليابان ، ليسوتو ،  
 ملاوي ، نيوزيلندا ، البرتغال ، اسبانيا ، سوازيلند ، زمبابوي .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٣ صوتا مقابل ٧ أصوات وامتناع ١٣ عن

التصويت . (قرار ٢٠٦/٣٥ (دال) ) \*

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار A/35/L.17 المعنون

” مقاطعة جنوب افريقيا ثقافيا وأكاديميا وفي نواحي أخرى ” . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

\* وبعد ذلك أبلغ وفد اكوادور الأمانة بأنه كان ينوي التصويت لصالح مشروع القرار .



المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرس ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، لكسمبرغ ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بوليفيا ، الدانمرك ، فنلندا ، اليونان ، ايسلندا ،  
ايرلندا ، ايطاليا ، ملاوى ، نيوزيلندا ، النرويج ، السويد .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٢٣ صوتا مقابل ٨ أصوات وامتناع ١٣ عن التصويت .

(قرار ٢٠٦/٣٥ (هـ))

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار A/35/L.18 المعنون

” دور الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا ” . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ،

بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ،

بلغاريا ، بورما ، بروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،

الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ،

الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ،

اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،

السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية

الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،

هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ،

ساحل العاج ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو

الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليريا ، الجماهيرية العربية الليبية ،

مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ،

المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ،

بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،

سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ،

السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ،

سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ،

تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، لكسمبرغ ، هولندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، الدانمرك ، فنلندا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، ملاوي ، نيوزيلندا ، النرويج ، البرتغال ، سنغافورة ، السويد .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٠ صوتا مقابل ٧ أصوات وامتناع ١٦ عن التصويت.

(قرار ٢٠٦/٣٥ (واو))

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار A/35/L.19 المعنون

” الحملات الدولية ضد الفصل العنصرى ” . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر القمر ، البحرين ،

بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ،

بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ،

جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،

كوستاريكا ، كويا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن

الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،

السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ،

الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،

غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ،

ايران ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ،

الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ،  
 ليريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،  
 مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ،  
 نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا  
 الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ،  
 ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،  
 سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ،  
 سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ،  
 ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية  
 السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية  
 المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا  
 العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ،  
 زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ،  
 لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
 وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣٣ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ١٢ عن التصويت.

(قرار ٢٠٦/٣٥ (زاي))

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ستقوم الجمعية الان بالتصويت على مشروع القرار

A/35/L.20 المعنون " العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا " . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا ، الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا ، الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، اليونان ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : الأرجنتين ، جزر البهاما ، بوليفيا ، بورما ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ،  
الجمهورية الدومينيكية ، فيجي ، غابون ، ساحل العاج ، اليابان ، ليسوتو ،  
ملاوي ، نيبال ، البرتغال ، ساموا ، سنغافورة ، سوازيلند ، تايلند ، اوروغواي .  
اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٠٣ صوتا مقابل ١٩ صوتا وامتناع ٢١ عن التصويت .  
(قرار ٢٠٦/٣٥ (حأ))

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ننتقل الآن الى مشروع القرار A/35/L.21 المعنون  
” المؤتمر الدولي بشأن الجزاءات ضد جنوب افريقيا ” . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .  
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ،  
بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ،  
بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ،  
جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،  
كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن  
الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ،  
السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ،  
الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا -  
بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ،  
ايران ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ،  
الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ،  
الجمهورية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ،  
موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ،  
نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا  
الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ،

ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايطاليا ، اليابان ، ملاوي ، نيوزيلندا ، البرتغال .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣٠ صوتا مقابل ٦ أصوات وامتناع ٨ عن التصويت .

(قرار ٢٠٦/٣٥ (طأ))

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ستقوم الجمعية الآن بالتصويت على مشروع القرار A/35/L.22 المعلنون "معاونة الشعب المضطهد في جنوب افريقيا وحركته الوطنية التحريرية" . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، اليابان ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كموتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ،

جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا  
الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية  
الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،  
غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ،  
ايران ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ،  
الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ،  
ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ،  
مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ،  
هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،  
بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ،  
رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة  
العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ،  
اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية  
العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ،  
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية  
السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ،  
جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ،  
اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات  
المتحدة الأمريكية .

المتنعون : بلجيكا ، بوليفيا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، لكسمبرغ ، ملاوى .

اعتمد مشـروع القرار بأغلبية ٣٧ صوتا مقابل ٣ أصوات وامتناع ٥ عن التصويت .

(قرار ٢٠٦/٣٥ (يا))



الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ننتقل الان الى مشروع القرار A/35/L.23/Rev.1  
المعنون " الحملة الرامية الى الافراج عن السجناء السياسيين في جنوب افريقيا " . وطالما انه لم  
يطلب اجراء تصويت ، فهل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تعتمد مشروع هذا القرار ؟  
اعتمد مشروع القرار ( قرار ٢٠٦ / ٣٥ ) ( ك ف )

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : سننتقل الان الى مشروع القرار A/35/L.24 المعنون  
" نشر المعلومات المتعلقة بالفصل العنصرى " . ولم يقدم طلب باجراء تصويت فهل لي ان  
اعبران الجمعية العامة تود اعتقاد مشروع هذا القرار ؟  
اعتمد مشروع القرار ( قرار ٢٠٦ / ٣٥ ) ( ل م )

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ننتقل الى مشروع القرار A/35/L.25 المعنون " الفصل  
العنصرى في الالعاب الرياضية " .  
وطلب اجراء تصويت مسجل .

#### اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، استراليا ، جزر  
البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،  
بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا  
الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ،  
الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ،  
تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيوتسي ،  
الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ،  
اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية  
اللاتينية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،  
غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ،  
العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ،  
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية

العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ،  
المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ،  
النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا  
الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت  
لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ،  
السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى  
لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية  
السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ،  
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية  
السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدثة ،  
جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ،  
البنين ، يوغوسلافيا ، زانير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فرنسا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ،  
ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، ملاوي ، هولندا ، البرتغال ،  
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة  
الامريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣١ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ١٥ عن التصويت .

( قرار ٢٠٦/٣٥ ( ميم ) )

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : ننتقل الى مشروع القرار A/35/L.26 المعنون

” النساء والأطفال في ظل الفصل العنصري ” .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا ، الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كموتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية ، اللاتينية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هندغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مملكة موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصوطل ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا ، الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواى ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : بلجيكا ، الدانمرك ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ،  
ايرلندا ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ، هولندا ، النرويج ، المملكة  
المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .  
اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٣٢ صوتا مقابل لاشيء وامتناع ١٣ عن التصويت .

( قرار ٢٠٦/٣٥ ( نون ) )

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : والآن أدعو الجمعية العامة للانتقال الى مشروع  
القرار A/35/L.27 المعنون " تنفيذ الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية لقرارات الأمم  
المتحدة بشأن الفصل العنصرى " .  
وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ،  
البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، البرازيل ، بلغاريا ،  
بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الاخضر ،  
جمهورية افريقيا الوسطى ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ،  
كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن  
الديمقراطية ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ،  
اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ،  
غانا ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ،  
هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ،  
جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ،  
لبنان ، ليبيريا ، الجمهورية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ،  
مالي ، ملاطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ،  
نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ،

بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ،  
سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ،  
السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ،  
السودان ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد  
وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،  
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،  
جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ،  
فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايطاليا ، لكسمبرغ ،  
هولندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،  
الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بوليفيا ، بوتسوانا ، شيلي ، الدانمرك ، الجمهورية  
الدومينيكية ، فنلندا ، اليونان ، غواتيمالا ، ايسلندا ، ايرلندا ، اليابان ،  
ليسوتو ، ملاوى ، نيوزيلندا ، النرويج ، اسبانيا ، سوازيلند ، السويد ،  
اوروغواى ، زيمبابوى .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٤ صوتا مقابل ١٠ أصوات وامتناع ٢٢ عن التصويت .

( قرار ٢٠٦ / ٣٥ ( سين ) )

الرئيس ( الكلمة بالانكليزية ) : نأتي الان الى مشروع القرار A/35/L. 28 المعنون

” برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ”

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ،  
جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ،  
بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية

بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كموتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامبيكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملايزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

المتنصرون : فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ملاوي ، المملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وايرلندا الشطلية ، الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٤١ صوتاً مقابل لاشيء وامتناع ٥ عن التصويت

(قرار ٢٠٦/٣٥ (عين))

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : الآن نصل الى مشروع القرار A/35/L.32 المعلنون

” الاستثمارات في جنوب افريقيا ”

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ،

جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ،

بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية

بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ،

شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ،

تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ،

جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، غينيا

الاستوائية ، اميوييا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ، الجمهورية

الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،

غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ،

ايران ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ،

كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ،

الجمهورية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،

مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا

نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،

بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ،

رواندا ، سانت لوسيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية

السعودية ، السنغال ، سيشيل ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ،

اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ،  
 الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،  
 تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات  
 الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون  
 المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، اوروغواي ، فنزويلا ،  
 فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : كندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، فواتيمالا ، ايطاليا ،  
 ملاوي ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية  
 الولايات المتحدة الامريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣٧ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٩ عن التصويت

(قرار ٢٠٦ / ٣٥ (فا))

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : واخيرا ننتقل الى مشروع القرار A/35/L.33 المعنون  
 " صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا " . فهل لي ان اعتبر ان الجمعية العامة تعتمد  
 مشروع هذا القرار ؟

اعتمد مشروع القرار (قرار ٢٠٦ / ٣٥ (ص))

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو الآن السادة المندوبين الذين يرغبون  
 في تعليق تصويتهم بعد التصويت ، الى أخذ الكلمة .

السيد نوفوتني (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : ان النمسا قد رفضت دائما  
 سياسة الفصل العنصري لحكومة جنوب افريقيا ، وخلال المناقشة العامة بشأن هذا البند في الجمعية  
 العامة قلنا ان السياسة المؤسسية التي تستند الى العنصرية والي التمييز العنصري لا يمكن أن تكون  
 أساسا لمجتمع ديمقراطي قادر على البقاء ، وقد أكدنا على قناعتنا بذلك عن طريق تصويتنا الايجابي  
 على عدد كبير من مشروعات هذه القرارات . ولكننا لبعض الأسباب الدستورية اضطررنا الى الامتناع  
 عن بعض مشروعات القرارات الأخرى . وأود أن أؤكد ان النمسا ترى انه على الأمم المتحدة أن تركز



جهودها من أجل أحداث التغيير الاجتماعي والسياسي من خلال الوسائل السلمية كما هو منصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة ، كما ان من واجبها ألا تؤيد الكفاح المسلح كوسيلة للتغيير . وكذلك أود أن أقول ان التصويت الايجابي للنمسا على بعض مشروعات القرارات لا يمكن أن يفسر كما لو اننا نؤيد توصيات مؤتمرات المنظمات غير الحكومية التي تشير اليها بعض مشروعات القرارات . وكذلك فان لدينا اعتراضا على أى تدخل في عمل مجلس الأمن ولا نود أن نستبق قرارات ذلك المجلس في هذا الصدد .

السيد شلتينا (هولندا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد ادلى السيد ممثل لكسمبرغ بتعلييل التصويت باسم الدول التسع اعضاء الاتحاد الاقصادى الاوروبى ، وان وفد بلادى لىيـهـده في كل ما قاله . وبالنظر الى المشاغل والقلق الذى تثيره سياسات الفصل العنصرى في بلادى ، اسمحوا لي ان اعلل تصويت وفد بلادى على بعض مشروعات القرارات بالتفصيل .

اولا ، وقبل كل شيء ، اود ان اؤكد على ان وفد بلادى يهـيـد مساعي هذه الجمعية من اجل القضاء على سياسة الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا . ولهذا السبب فان وفد بلادى كان يأمل في ان يهـيـد جميع مشروعات القرارات التي تم اعتمادها . ولكن صياغة واهداف بعض مشروعات القرارات جعلت من المستحيل على وفد بلادى ان يعمل وفقا لرغباته في جميع الحالات .

ان اعتراضنا هو على الصياغة التي تقول ان الكفاح ضد الفصل العنصرى يمكن ان يتساوى مع الكفاح ضد الاستعمار ، كما اشار الى ذلك السيد ممثل لكسمبرغ الذى تحدث نيابة عن الدول التسع . وهذا ينطبق ايضا على اعتراضنا على الكفاح المسلح والتدابير التي تهدف الى قطع جميع العلاقات مع جنوب افريقيا ، وهي التدابير ، التي تنتهك حرياتنا الدستورية ، وتمثل اتهامات عشوائية لا مبرر لها موجهة ضد الدول الاعضاء .

ان عددا من هذه الاعتراضات ينطبق على القرار الخاص بالوضع في جنوب افريقيا . وكذلك بالنسبة لعدد من الفقرات مثل الفقرات ١ و ٧ و ٩ من المنطوق وكذلك بعض الفقرات من الديباجة . ورغم بعض التحسينات التي ادخلت على هذا النص مقارنة بالعام الماضي ، فان وفد بلادى لم يكن في امكانه الا ان يصوت ضد مشروع هذا القرار لان بلادى ليس بإمكانها تأييد اداة تامة لبعض الدول والمنظمات التي تتعاون مع جنوب افريقيا في اى مجال وليس بإمكانها ايضا ان تهـيـد الكفاح المسلح كوسيلة اساسية لقلب حكومة جنوب افريقيا كما يطالب القرار .

وخلال المناقشة التي دارت بشأن هذا البند ، فقد اوضح وفد بلادى ان سياسة حكومة جنوب افريقيا العنصرية واستمرارها في انتهاك حقوق الانسان هما السبب في الوضع الخطير الذى نواجهه في جنوب افريقيا . وان حكومة بلادى على استعداد لممارسة الضغوط على جنوب افريقيا من خلال الامم المتحدة ، وكذلك على الصعيد الثنائي . ولهذا السبب ، فان حكومة بلادى تطبق دائما حظر الاسلحة على جنوب افريقيا وسوف تستمر في ذلك . ان مشروع القرار المتعلق بالتعاون العسكرى والنووى ، يتجاوز الحظر العسكرى الذى تم اتخاذه قرار بشأنه في مجلس الامن من حيث

المقصد والجوهر . ويشكل خاس فان اذانة بعض الدول لانشطتها التي تجاوزت قرار مجلس الامن ٤١٨ ( ١٩٧٧ ) ، قد اضطرت وفد بلادي الى الامتناع عن التصويت على مشروع هذا القرار . ومن ناحية اخرى ، فاننا على استعداد لممارسة الضغوط على جنوب افريقيا فيما يتعلق بالمسائل الثقافية وبالتالي فقد ايدنا مشروع القرار الخاص بالمقاطعة الثقافية والا كاديمية لجنوب افريقيا ولكن هذا لا يعني اننا على استعداد للتجاوب مع جميع المطالب المنصوص عليها في مشروع القرار ، وبشكل خاص الاجراءات التي تمنع الاتصال الخاص مما يشكل انتهاكا لدستورنا وللبعض الحريسات التقليدية في بلادنا ، مثل حرية واستقلال المنظمات الرياضية . ومن ناحية اخرى فان حكومة بلادي قد قررت وقف التعاون والاتفاقات الثقافية مع جنوب افريقيا ومطالبة مواطني جنوب افريقيا بتأسييرات دخول ، كما طلب ذلك مشروع القرار .

ولقد صوت وفد بلادي ايضا مؤيدا حظر النفط ، ان وفد بلادي يهيد حظر النفط انا ما تم تطبيقه بفعالية . وبالتالي ، فاننا نرحب بقرار مجلس الامن في هذا الصدد . ان مسألة حظر النفط ضد جنوب افريقيا كانت موضع مناقشة طويلة في برلمان هولندا خلال هذا الصيف ، وان حكومة بلادي تشاورت مع عدد من الحكومات الصديقة في هذا الموضوع . والى حين ظهور نتائج هذه المشاورات ، فاننا لانزال نعتقد ان اعتماد التدابير وفقا لما هو منصوص عليه في الفقرة ( ٤ ) من القرار في الفقرة ( ٣ ) من المنطوق التي يطلب فيها من مجلس الامن النظر في حظر نطف الزامسي ، سوف يكون فعالا انا ما اعتمدت من قبل المجلس انا ما كانت هناك تدابير طوعية انا ما وافق عليها عدد كاف من الدول بما في ذلك الدول التي بامكانها التأثير على جنوب افريقيا .

وبما ان حكومة بلادي تؤيد الاجراءات السياسية الملموسة ضد جنوب افريقيا التي من شأنها الاسراع في عملية القضاء السلمي على الفصل العنصري ، فانه بالتالي ليس بامكاننا تأييد المقاطعة الشاملة ضد جنوب افريقيا ، لان ذلك من شأنه فقط عزل جنوب افريقيا مما يؤدي في النهاية الى مقومة حكومتها لاحداث التغييرات المطلوبة . ولهذا السبب فقد صوتنا ضد مشروع القرار الخاص بالعقوبات الشاملة ضد جنوب افريقيا . وكذلك مشروع القرار الخاص بتطبيق القرارات ضد الفصل العنصري . كما امتنعنا كذلك عن التصويت على مشروع القرار الخاص بالحملة العالمية ضد الفصل العنصري .

ولهذا السبب كذلك ، فقد صوتنا ضد القرار الخاص بدور الشركات عبر الوطنية في جنوب افريقيا . ان عزل جنوب افريقيا التام لا يتماشى مع سياسة حكومة بلادي ، وليس بإمكاننا ان نفرض على هذه الشركات سياسة معينة في اطار شرعيتنا .

كذلك فاننا نرفض جميع اشكال الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية ، ومع ذلك لم يكن في مقدورنا ان نؤيد مشروع القرار ، وقد امتنعنا عن التصويت عليه لاسباب عدة ، وليس بإمكاننا ان نؤيد الادانة التامة لجميع اشكال الاتصال الرياضي مع جنوب افريقيا بغض النظر عما اذا كانت منظمة الرياضة المعنية مشكلة بالفعل على اساس عنصرى ام لا . وبلاضافة الى ذلك فلقد ايدينا تحفظاتنا فيما يتعلق بالاتفاقية الدولية الخاصة بالفصل العنصرى في الالعاب الرياضية ، وهي تحفظات معروفة .

ولقد امتنعنا في العام الماضي عن التصويت على مشروع القرار الخاص بالمؤتمر العالمي لفرض العقوبات ، لاننا كنا نخشى ان مثل هذا المؤتمر يهدف الى العزل التام لجنوب افريقيا ، ولكننا في هذا العام ايدنا مشروع هذا القرار لان تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى يوضح اهداف هذا المؤتمر ويترك مجالاً لسياسة الحوار وممارسة الضغوط .

كذلك فقد ايدنا مشروع القرار الخاص بمساعدة شعب جنوب افريقيا المضطهد وحركة التحرر الوطنية فيه ، رغم تحفظاتنا على تحديد المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا والمؤتمر الافريقي الوطني لازانيا كحركتي تحرير في جنوب افريقيا ، مما يتنافى مع قناعتنا بأن الوضع في جنوب افريقيا ليس وضعاً استعمارياً وان هاتين الحركتين لا يمكن لهما ان تدعيا انهما تمثلان جميع شعب جنوب افريقيا .

ولقد صوتنا لصالح القرار الخاص ببرنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى رغم بعض التحفظات وبشكل خاص فيما يتعلق بالمهام المنوطة بهذه اللجنة والهادفة الى العزل التام لجنوب افريقيا .

السيد هوسون (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد بلادي يضم صوته الى البيان

الذى ادلى به السيد ممثل لكسمبرغ نيابة عن الدول التسع الاعضاء في الاتحاد الاوروبى . ونحن نأسف لادخال بعض العناصر على مشروعات القرارات التي اعطت الحصول على الاجماع في هذه الجمعية . ولهذا السبب فان الوفد الفرنسى قد صوت ضد بعض مشروعات القرارات وامتنع عن التصويت على البعض الاخر .

ولن اعود الى التحفظات التي اعربت عنها فرنسا بالنسبة لبعض مشروعات القرارات التي تكرر في شكلها الجديد معظم العناصر التي كانت قد تضمنتها مشروعات القرارات المقابلة والتي تم اعتمادها خلال الدورة الرابعة والثلاثين ، وان هذه التحفظات التي وردت في تعليق تصويتي في العـصـام الماضي لا تزال قائمة .

وسوف اشرح تصويت وفد بلادي بشأن بعض مشروعات القرارات .  
ان الفقرتين ( ٢ و ٣ ) من منطوق مشروع القرار A/35/L.14 تتضمنان طلبات الى مجلس الامن بالقيام بتدابير معينة لتعزيز حظر الاسلحة . وفي هذا المجال فان الاشارة قد وردت الى تقرير لجنة مجلس الامن التي انشئت بموجب القرار ٤٢١ ( ١٩٧٧ ) بتاريخ ١٩ ايلول /سبتمبر ١٩٨٠ ، والذي تم توزيعه في الوثيقة S/14179 .

ان فرنسا ، التي تشارك بفعالية في أعمال اللجنة قد أعربت عن تحفظاتها ، بل ومعارضتها لبعض المقترحات الواردة في التقرير . ان هذه التحفظات أو الاعتراضات واردة في خلاصة الوثيقة ، وسجلت في المحضر الموجز المؤقت للاجتماع الرابع والثلاثين لتلك اللجنة ( الوثيقة A/AC.20/SR.43 ). وفيما يتعلق بمشروع القرار (A/35/L.26) ، يأسف وفدى لأن هذا القرار يبتعد عن الطابع الانساني الأساسي للقرار رقم ٣٤ / ٩٣ ( كاف ) ، المعتمد بتوافق الآراء ، لأنه أدخل اشـارات عديدة بالنسبة الى الكفاح المسلح والى نتائج مؤتمر كوبنهاغن العالمي ، الذي تحفظ وفدى على بعض جوانبه . ولهذا السبب امتنع وفدى عن التصويت على مشروع هذا القرار . وبالنسبة لمشروع القرارين (A/35/L.19) و (A/35/L.28) ، فان الموقف المبدئي لوفدى تجاه اللجنة الخاصة بمناهضة الفصل العنصرى وعملها معروف جيدا . وقد أعربنا عن هذا الموقف خلال التصويت الذى اجرى في ٦ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٦٢ بشأن القرار (د - ١٧ ) الذى انشأ تلك اللجنة وقد أعربنا عن تحفظات رسمية ، هذا العام ، حول صلاحية الترتيبات المالية المنصوص عليها في الفقرة ٧ من مشروع القرار (A/35/L.28) .

لقد انضم وفدى الى اتفاق الرأى بشأن مشروع القرار (A/35/L.23) ، المتعلق بالمسجونين السياسيين في جنوب افريقيا . وينبغي مع ذلك أن نذكر بأن السلطات الفرنسية لم توقع بعد على البروتوكول الاضافي الأول لاتفاقيات جنيف ، وقد أعلنت أنها لا تعتبر نفسها مرتبطة بذلك الحكم . وبالتالي ، فاننا امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار هذا عند طرحه للتصويت .

ولأسباب التي ذكرها مندوب لكسمبرغ ، نيابة عن الدول التسع . سوف تمتنع فرنسا عن التصويت كذلك على مشروع القرار (A/35/L.24) المتعلق بنشر المعلومات المتصلة بالفصل العنصرى . ومن ناحية أخرى فاننا كنا سوف نصوت لصالح مشروع القرار A/35/L.33 المتعلق بصندوق الأمم المتحدة الخاص الاستئماني لجنوب افريقيا .

وفي الختام ، أود أن أعيد تأكيد الأهمية التي تعلقها فرنسا على التوصل ، بطريقة سريعة وسلمية في جنوب افريقيا ، الى مجتمع متعدد الأجناس وديمقراطي . ان فرنسا تأمل أن يتفهم هذا قادة ذلك البلد ، وانهم سوف يجرون الاصلاحات التي طال انتظارها .

السيد توماسون (ايسلندا) (الكلمة بالانكليزية) : يشرفني أن أتحدث نيابة عن

بلدان الشمال الخمس ، وهي : الدانمرك ، فنلندا ، النرويج ، السويد وايسلندا .  
ان اداة بلدان الشمال للفصل العنصرى وجميع أشكال التمييز العنصرى تم الاعراب عنها في  
هذه الجمعية في مناسبات عديدة . ونحن نكررها اليوم . ان رفضنا قائم على أساس المفاهيم التقليدية  
لبلدان الشمال للعدالة ، والحرية والديمقراطية وايماننا بالمساواة والكرامة لجميع بني البشر .  
ان التزامنا بهذه الأهداف ظهر أيضا في استمرار المساعدة الانسانية التي نقدمها لضحايا  
الفصل العنصرى ، وكذلك عن طريق الاجراءات التي اتخذتها بلدان الشمال وفقا لبرنامج العمل  
المشترك بينها ضد جنوب افريقيا .

لقد صوتت بلدان الشمال مرة أخرى لصالح معظم القرارات التي تم اعتمادها توا . وفي ضوء  
موقف بلداننا تجاه نظام الفصل العنصرى ، فاننا نأسف لأننا لم نتمكن من تأييد جميع القرارات . لأن  
بعض القرارات أثارَت صعوبات خطيرة بالنسبة لنا .  
ان هذه الصعوبات تتعلق بالمبدأ ، وقد تجلّى بعضها في عدد من القرارات . وسوف  
أشرح أسباب هذه الصعوبات .

اولا - ان بلدان الشمال تعتبر أن العالمية من أهم المبادئ الاساسية لهذه المنظمة ،  
وبالتالي ، فاننا لا نستطيع أن نقبل أية صياغة تلقي الشكوك ، بطريقة أو أخرى ، حول هذا المبدأ .  
ثانيا - لقد أنشئت الأمم المتحدة من أجل تعزيز الحلول السلمية للمشكلات الدولية . ولذا ،  
فاننا لا نستطيع أن نقبل مصادقة الأمم المتحدة على استخدام الكفاح المسلح .  
ثالثا - ان بلدان الشمال تأسف لتخصيص دولة بعينها أو مجموعة دول ، يذكرها بطريقة  
غير مناسبة وتحكّمية .

رابعا - بسبب التزام بلدان الشمال بأحكام الميثاق فانه يجب ان نحافظ بشكل عام ، بموقفنا  
ازاء الصياغات التي لا تأخذ بعين الاعتبار أن مجلس الأمن هو وحده الذى يستطيع ان يتخذ قرارات  
ملزمة للدول الأعضاء .

خامسا - ان تنفيذ بعض القرارات سوف يمس الحريات الدستورية وحقوق مواطني بلدان  
الشمال والمنظمات الخاصة .

سادسا - ان بلدان الشمال تعتبر انه فقط عن طريق عملية ديمقراطية حرة على أساس صوت واحد لكل شخص واحد يمكن أن تحدد من الذى يستطيع أن يمثل شعب جنوب افريقيا . هذه هي الاعتبارات التي بنيت عليها معظم تحفظاتنا . انها تنطبق على مشروع القرار (A/35/L.13) المتعلق بالحالة في جنوب افريقيا . لقد لاحظت بلدان الشمال التفيرات الايجابية في القرار (A/35/L.13) مقارنة بالقرار المماثل الذى اعتمد خلال الدورة الرابعة والثلاثين للجمعية العامة . ومع ذلك ، فقد امتنعنا عن التصويت بسبب صياغات واردة في عدة فقرات . وفيما يتعلق بمشروع القرار (A/35/L.14) بشأن التعاون العسكري والنووى مع جنوب افريقيا ، فان لدينا تحفظات حول تخصيص دولة أو مجموعة دول بعينها بالذكر بطريقة تحكيمية وغير مناسبة في الفقرة ٩ من الديباجة . نيابة عن بلدان الشمال الثلاث الأعضاء في حلف شمال الاطلسي ، وهي الدانمرك ، آيسلندا ، والنرويج أود أن أرفض تماما فكرة وجود أى تعاون بين حلف شمال الاطلسي وجنوب افريقيا . ان لدى بلدان الشمال أيضا تحفظات تتعلق بالمبدأ حول الفقرة الخامسة من المنطوق .

وفيما يتعلق بمسألة حظر تصدير النفط الى جنوب افريقيا أود أن اغتم هذه الفرصة كـي أكد من جديد أن بلدان الشمال مستعدة لتأييد مثل هذا الجهد على أساس قرار ملزم من مجلس الأمن . ان تصويتنا لصالح مشروع القرار (A/35/L.16) يجب النظر اليه في ضوء هذا الموقف الأساسي . لذلك ، فاننا نرى ان الفقرة ٤ من المنطوق وجميع العناصر الواردة فيها يجب اعتبارها امتدادا للفقرة ٣ من المنطوق ، أى انها خاضعة لمقرر من مجلس الأمن . ان بلدان الشمال لا تستطيع ان تقبل التدابير المختلفة التي تتادى بها الفقرة ٤ من المنطوق . وعلى سبيل المثال ، الدعوة الى حجز السفن الواردة في الفقرة الفرعية ( د ) ، في حالة عدم وجود تدابير دولية ملزمة تعطي امرا قانونيا لمثل هذا الحكم .

وفيما يتعلق بمشروع القرار (A/35/L.17) بشأن المقاطعة الثقافية والاكاديمية ووسائل المقاطعة الأخرى ، ترغب بلدان الشمال ان تبين انه ما من حكومة شمالية واحدة تعزز أو تشترك في أى تعاون أو تبادل مما ذكر . وطبقا لبرنامج عملنا المشترك ضد جنوب افريقيا ، اتخذنا عددا من التدابير التقييدية في هذا الصدد . ومع ذلك ، يجب ان نحافظ بموقفنا في وضوح ، فيما يتعلق



بعناصر معينة في هذا القرار ، التي من شأنها أن تمس بالحقوق الدستورية التي يتمتع بها فـي مجتمعات حرة وديمقراطية .

وبالنسبة لمشروع القرار (A/35/L.18) المتعلق بالشركات عبر الوطنية ، فان بلدان الشمال تود أن تعلن أنه رغم أنها توافق على السمة الأساسية لهذا القرار ، فان بعض أحكامه ذات طابع بعيد المدى ، بحيث تتطلب اتخاذ عمل من أعمال التوة بمتضى الفصل السابع من الميثاق .

لقد صوتت جميع بلدان الشمال ضد مشروع القرار (A/35/L.20) بشأن العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا . ان ذكر بلد واحد في هذا السياق أمر غير مناسب تماما . ومما يدعـو للأسف ان مشروع القرار هذا قد تقدم مرة أخرى ، لأنه يقلل ، بصورة خطيرة ، من السمة الأساسية التي تتميز بها القرارات الأخرى المعروضة علينا .

وبالنسبة لمشروع القرار A/35/L.23 بشأن السجناء السياسيين في جنوب افريقيا ، فاننا نود ان نكرر تحفظاتنا بشأن الفقرة ( ١ ) من المنطوق وانطبق صفة سجناء الحرب طبقا لا تفاقيات جنيف ذات الصلة .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/35/L.25 ، بشأن الفصل العنصرى في الرياضة ، فان حكومات الشمال تؤيد الاهداف العامة للاعلان الدولي لمناهضة الفصل العنصرى في الرياضة . وأود أن أشير مع ذلك كما فعلنا في مناسبات أخرى الى أن المنظمات الرياضية في بلدان الشمال هي منظمات خاصة وتشكل كيانات مستقلة . ورغم ان سلطات بعض بلدان الشمال يمكن ان تتترح على تلك المنظمات التصرف بطريقة معينة ، الا أن تلك المنظمات حرة في قبول هذه المشورة أو رفضها . ان بلدان الشمال لا تستطيع ان تقبل الفقرة ( ٥ ) من المنطوق لانها تتعارض مع حرية الصحافة وأحكام دستيرنا .

ان بلدان الشمال رغم انها تؤيد كثيرا من العناصر الواردة في مشروع القرار A/35/L.26 بشأن النساء والاطفال في ظل الفصل العنصرى ، تود أن تحتفظ بموقفها بشأن بعض العناصر الواردة في مشروع هذا القرار . وخاصة الفقرة ( ٢ ) من المنطوق .

وختاما ، أود أن أؤكد ان بلدان الشمال قد أيدت معظم مشروعات القرارات بل وشاركت في تقديم بعض مشروعات القرارات التي اعتمدت توا . وهذا الموقف يتماشى ومعارضتنا المستمرة لنظام الفصل العنصرى بجميع أشكاله ومظاهره ، وان التزامنا بمكافحة شرور نظام الفصل العنصرى ، هو التزام ثابت .

السيد سيزاكي ( اليابان ) (الكلمة بالانكليزية ) : ان حكومة بلادى قد عارضت

بشدة وبصورة دائمة جميع أشكال سياسة التمييز العنصرى ، وقد طالبت مرة أخرى حكومة جنوب افريقيا بوضع حد لنظام الفصل العنصرى البغيض . ان حكومة اليابان قد أيدت القرارات العديدة بشأن هذا البند وتقدمت أكثر من التعاون لجهود المجتمع الدولي للتضاء على نظام الفصل العنصرى . ورغم ذلك فاننا لا نستطيع أن نؤيد الرأى الذى يتشكك في شرعية حكومة جنوب افريقيا ويحاول حل مشكلة نظام الفصل العنصرى في اطار تصفية الاستعمار . وعلاوة على ذلك ، من حيث المبدأ ، فاننا نرفض تأييد مفهوم الامم المتحدة القاضي بتشجيع الكفاح المسلح ، مهما كان اطار

ذلك . واننا نعتقد أيضا أن المعونة لحركة التحرر الوطني يجب ألا تشمل المعونة العسكرية . وفي رأينا انه من الضروري العمل على ايجاد حل سلمي عن طريق المباحثات بين مختلف المجموعات العرقية في جنوب افريقيا ، ولا أحداث التفجيرات داخل المجتمع فيها ويجب ان نمارس الضغط على جنوب افريقيا بطريقة واقعية بقدر المستطاع .

وعلاوة على ذلك ، فاننا لا نستطيع قبول بعض النتائج المستخلصة والتوصيات الواردة في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، وبصفة خاصة فان تقرير هذه اللجنة يبين في الفترتين ٢١٠ و ٢١١ انه من بين ٩٤ ضامنا للقروض لجنوب افريقيا توجد بنوك وبيوت استثمارية يابانية . ووفقا لحاشية وردت في هذا التقرير ، فقد ذكر ان ذلك مستقى من اعلان التزام ظهر في انترناشيونال هيرالد تريبيون ، بتاريخ ١٩ حزيران /يونيه ١٩٨٠ . ومع ذلك ، فان السلطات النقدية في اليابان قد أجرت استبينا أوضح أولا ، ان جميع الشركات اليابانية التي ذكرت في هذا التقرير هي في الواقع شركات محلية تم تأسيسها بموجب قوانين ولوائح محلية للبلدان المعنية وتشرف عليها سلطات هذه البلدان ؛ وعليه فهي مستثناة من سلطة القضاء الياباني . ثانيا ، أن هذه الشركات المحلية تضمن الكفالات بغية اعادة بيعها ، وفي الواقع فان هذه الشركات المحلية لا تحوز حاليا أية ضمانات .

ومع ذلك ، فمن الواضح ان هذه الصفقات لا تعتبر قروضا ، وان الاشارة الخاصة الى اليابان في التقرير قد وصفت أن اليابان سبق أن قدمت قروضا لجنوب افريقيا . ومع ذلك ، فان التقصي سالف الذكر يوضح بجلاء ان هذه لم تكن هي الحال . وان وفد بلاى ليرفض هذه الادعاءات بصورة قاطعة . ومن المعروف ان الحكومة اليابانية تحترم قرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وقد طلبت من البنوك اليابانية التي تتعامل في النقد الاجنبي وفروعها الموجودة في الخارج ولكنها واقعة تحت سلطة القضاء الياباني ، الامتناع عن تقديم أية قروض لجنوب افريقيا . ان وفد بلاى يحدد الامل في ان اللجنة الخاصة سوف تعترف بهذه الحقيقة في عملها في المستقبل .

ان وفد بلاى قد صوت لصالح مشروع القرار الخاص بالمقاطعة الثقافية والاكاديمية وغيرها

لجنوب افريقيا الوارد في الوثيقة A/35/L.17 لاننا نؤيد الهدف الاساسي الوارد في مشروع هذا القرار . ومع ذلك ، فان بعض جوانب هذا المشروع تتعارض مع الحريات المكفولة للمواطنين اليابانيين بموجب الدستور ، كما يصعب تنفيذ بعض الجوانب الاخرى .

وبالمثل ، ورغم ان وفد بلادي قد أيد مشروع القرار الخاص بالحملات الدولية المناهضة للفصل العنصرى الوارد في الوثيقة A/35/L.19 ، الا انه لا يوافق على كل ما ورد في صياغته . وفيما يتعلق بمشروع القرار الخاص بالسجناء السياسيين في جنوب افريقيا والوارد في الوثيقة A/35/L.23 والذي اعتمد باتفاق الرأى ، نود أن نسجل ان لدينا تحفظات على الفقرة ( ٨ ) من الديباجة وعلى الفقرة ( ٣ ) من المنطوق بسبب بعض الاعتبارات القانونية . ان وفد بلادي قد صوت لصالح مشروع القرار الخاص بالفصل العنصرى في الرياضة والوارد في الوثيقة A/35/L.25 رغم ان بعض أحكام الاعلان الدولي لمناهضة الفصل العنصرى في الرياضة المشار اليها في الفقرة ( ١ ) من الديباجة ، يصعب تنفيذها . ومن المؤسف اننا لم نتمكن ان نعتمد باتفاق الرأى ، كما فعلنا في السنوات الماضية ، مشروع القرار المتعلق بالنساء والاطفال في ظل الفصل العنصرى . ان وفد بلادي قد امتنع عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.26 ، لانه يؤيد اعلان وتوصيات الندوة الدولية للنساء وللصالحات ، حيث اتهمت بلادي بصورة تعسفية في الفقرة ( ٢٧ ) بالاضافة الى بلدان اخرى بالتعاون مع جنوب افريقيا . وكما أوضح وفد بلادي في مناقشات اللجنة الرابعة بشأن المصالح الاقتصادية والاجنبية والانشطة الاخرى ، فان مثل هذه الصياغة لا تعكس الحقيقة . ولو لم يتضمن مشروع القرار أية اشارة الى الاعلان والتوصيات ، فان وفد بلادي كان قد انضم الى اتفاق الرأى دون أى تحفظ .

وبالنسبة لمشروع القرار الخاص ببرنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى والوارد في الوثيقة A/35/L.28 ، فقد قمنا بالتصويت لصالحه لاننا نؤيد هدفه الأساسى . ومع ذلك ، يجب ان نسجل اننا نجد صعوبات في تأييد بعض أهداف مشروع القرار وبعض الممارسات الاخيرة في اللجنة الخاصة .

السيد كاتابوديس ( اليونان ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان اليونان قد شاركت

دائما في جهود المجتمع الدولي للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصرى ، وأبغض هذه الأشكال في عصرنا هذا هو الفصل العنصرى . وبنفس الروح ، فقد قمنا بالتصويت لصالح العديد من مشروعات القرارات التي اعتمدها اليوم الجمعية العامة .

ومع ذلك ، هناك مشروعات ، لأسباب عديدة لا نستطيع ان نصوت لصالحها . وقد امتنعنا عن التصويت لصالح مشروعات القرارات من 4/35/L.13 الى 4/35/L.19 و4/35/L.27 لأنها تتضمن عناصر تتعارض مع التشريعات الداخلية في بلادى وتطالب الحكومات باتخاذ تدابير ، في حالتنا ، تعرض للخطر مصالح المواطنين اليونانيين أو الاشخاص من أصل يوناني الذين يعيشون في جنوب افريقيا . وقد قمنا بالتصويت ضد مشروع القرار 4/35/L.20 لأننا نعتبر أن العلاقات الثنائية بين الدول الأعضاء يجب ألا تخضع للأمم المتحدة ، الا اذا كانت تنتهك مبادئ الميثاق .

السيد هتشنز ( استراليا ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان معارضة استراليا للفصل العنصرى معروفة ، واننا دائما قد شاركنا في الجهود الدولية من أجل احداث التغيير في هذا النظام . ان بلادى حساسة جدا بالنسبة للمشكلات التي تعاني منها الدول الافريقية المجاورة وتعمل دائما من أجل حل المشكلات التي نجمت عن الفصل العنصرى . ولكن هناك بعض الملاحظات التي يود وفد بلادى أن يسجلها في المحضر فيما يتعلق بالقرارات التي تم اعتمادها . ان هذه ملاحظات لا تحد من تصميمنا على أن نلعب دورا هاما في الجهود العالمية من أجل ازالة الفصل العنصرى ، ولكنها تبين الاسباب الاساسية التي أدت باستراليا الى عدم تمكنها من الموافقة على بعض مشروعات القرارات بشأن هذا الموضوع .

ان وفد بلادى يأسف لأنه فيما يتعلق بموضوع يحظى بالادانة الدولية ، فقد صيغت بعض مشروعات القرارات بطريقة لا يمكن أن تحظى بالدعم الجماعي الذى يستحقه هذا الموضوع ، ومن بين مشروعات القرارات الهامة ، مشروع القرار الخاص بالحالة في جنوب افريقيا . ان هذا المشروع قد أعد دون أى سعي لايجاد الاتفاق العام في الرأى الذى يمكن ان يعكس رأى المجتمع الدولي بشأن هذا الموضوع . وفي المناقشات السابقة ، فقد أوضحنا الصعوبات الخاصة التي تواجهنا في أى نص يؤيد شرعية الكفاح المسلح . ان استراليا ليس بإمكانها ان تؤيد الادانة الانتقائية لبعض الدول السيتي تتهم بأنها تتعاون بشكل أو بآخر مع حكومة جنوب افريقيا .

وبينما أن وفد بلادى قد أيد من ناحية أخرى القرار الخاص بالتعاون العسكرى والنووى مع جنوب افريقيا ، فليس بإمكاننا أن نقبل ادانة جميع الاتصالات مع جنوب افريقيا . واننا نعتقد أنه من المهم بمكان أن نبقى على الاتصال مع جنوب افريقيا والسلطات القائمة فيها اذا ما كان لنا أن ننجح في مساعينا لاحداث التغيير اللازم في سياساتها .

كذلك أود أن ألاحظ أنه وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، فان الفصل السابع لا يمكن تطبيقه الا عن طريق مجلس الأمن . ان الجمعية العامة ، عليها أن تكون حذرة في ألا توجه مجلس الأمن بطريقة تحد من حريته في اتخاذ القرارات واعتماد التدابير اللازمة لاضطاعه بمهامه في المحافظة على السلم والأمن الدولي .

السيد بويين ( البرازيل ) ( الكلمة بالانكليزية ) : ان وفد البرازيل قد صوت مؤيداً لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/35/L.13 المعنون " الحالة في جنوب افريقيا " . ولقد فعلنا ذلك اعراباً عن التزامنا التام بازالة الفصل العنصرى تماما في جنوب افريقيا . ورغم اننا نؤيد الاهداف الاساسية لمشروع القرار ، فان لدينا بعض الشكوك فيما يتعلق بملاءمة بعض الصياغات الواردة في بعض احكامه .

السيد ديبيز ( شيلي ) ( الكلمة بالاسبانية ) : ان وفد بلادى قد صوت مؤيداً لمعظم مشروعات القرارات تقريبا التي قدمت فيما يتعلق بسياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا . ولقد كان ذلك من أجل التأكيد على رفضنا التام لأى شكل من اشكال التمييز العنصرى ، وبشكل خاص الفصل العنصرى الذى أعلنته الجمعية العامة جريمة ضد الانسانية . ونود أن نؤكد من ناحية أخرى تحفظات وفد بلادى فيما يتعلق بادراج بعض الاحكام فى مشروعات هذه القرارات والتي هي حسب رأينا ، لا تسهم بشكل فعال في كفاح شعوب العالم ضد العنصرية بل ان لها آثارا سلبية غير مثمرة ان انها تظهر بعض الدول على انها تتعاون مع حكومة جنوب افريقيا .

ان اعتماد التدابير التي تدخل عادة في اطار سيادة الدول ، يؤدى الى بعض الشكوك من ناحيتنا بشأن مشروعات هذه القرارات . ومن ناحية أخرى نود أن نعرب عن عدم موافقتنا على تأييد الجمعية العامة للكفاح المسلح . ان معالجة هذا الموضوع في الجمعية العامة ، انما تعني أن نية المجتمع الدولي من أجل السعي لازالة الفصل العنصرى من خلال الوسائل السلمية ، لن تتم بالشكل المطلوب . واننا على يقين من أن رفضنا لمثل هذه الأمور ، مشترك مع رأى عدد من الوفود . واننا من ناحية أخرى ، نود أن نؤكد لرفضنا للفصل العنصرى .

السيد ريمدى ( أوروغواى ) ( الكلمة بالاسبانية ) : لقد طلبنا الكلمة لكي نوضح موقفنا بشأن مشروعات القرارات التي اعتمدها تواجها بشأن البند ٢٨ من جدول الأعمال المعنون " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " . وكما قلنا في الكثير من المناسبات ، فان وفد بلادى قد أدان دائما أى نظام سياسى يستند الى التمييز العنصرى . ان سياسة الفصل العنصرى غريبة عن تقاليدنا وعاداتنا وعن قوانيننا وتشريعاتنا الوطنية التي تستند الى القانون التقليدى كما تستند الى مفهوم حقوق الانسان .

ولهذه الاسباب ، فاننا قد أيدنا جميع مشروعات القرارات التي تتضمن مبادرات معقولة وعملية وتدخّل في اطار اهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة . ان أية مبادرات لا تتضمن هذه العناصر الاساسية وأية مشروعات قرارات تتجاهل هذه العناصر ، لن تكلل بالنجاح .

وفي رأينا ، أن بعض الصياغات في بعض القرارات التي تم اعتمادها ، لم تكن واضحة بالشكل الكافي ، وهذا من شأنه أن يحد من المبادرات الاساسية والايجابية . ولكن على أية حال ، فاننا قد صوتنا مؤيدين لهذه الفقرات . ان وفد بلادى في اسهامه من أجل ازالة الفصل العنصرى ، لم يثر أية مشكلات شكلية ، ولكن هذا لا يعني أنه ليست لدينا اعتراضات على بعض القضايا الجوهرية في مشروعات القرارات . وهذا يوضح امتناعنا عن التصويت على مشروعات القرارات A/35/L.14 و L.15 و L.20 و L.27 .

ان أوروغواى لا تستطيع أن تؤيد المبادرات التي تقدم الى هذه الجمعية العامة والتي تضيىء طابع الشرعية على الكفاح المسلح ، لأن من مهام هذه الجمعية الاساسية حماية الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ، وبالتالي فليس بإمكاننا أن نؤيد مشروعات القرارات التي مهما كان نبيل اهدافها تسعى من أجل اضعاف طابع الشرعية على الكفاح المسلح من أجل تحقيق تلك الاهداف . ولهذه الاسباب ، فان وفد بلادى يرفض تماما الاشارة الى الكفاح المسلح الواردة في الفقرة ( ١ ) من منطوق مشروع القرار A/35/L.13 والفقرة ( ٥ ) من منطوق مشروع القرار A/35/L.27 .

وكما قلنا في اللجنة الرابعة ، فاننا نود أن نوضح تماما مرة أخرى موقفنا فيما يتعلق بالمنهج الانتقائي الذي تم اللجوء اليه في بعض الهيئات في هذه المنظمة . وأخيرا ، لدينا اعتراضات وتحفظات على محتوى الفقرة ( ٧ ) من منطوق مشروع القرار A/35/L.13 الذي تم اعتماده توا ، لأنه كما قلنا مرارا ، فان موقف أوروغواى في الحفاظ على العلاقات الدبلوماسية مع جنوب افريقيا لا يعني أننا لا نؤيد سياستها الداخلية أو الخارجية .



السيدة نيبوسوم (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : نيابة عن حكومة الولايات المتحدة أود أن أكرر معارضتنا الشديدة للفصل العنصري والتزامنا العميق بالعمل من أجل القضاء على ذلك النظام . اننا نعتقد ان الفصل العنصري ينتهك القيم الأساسية ونحن نعارضه تماما . ولقد أوضحت حكومة بلادي انه ما لم يكن هناك تقدم ملموس تجاه ازالة الفصل العنصري ونحو مشاركة جميع سكان جنوب افريقيا في العملية السياسية في ذلك البلد ، فان علاقاتنا مع جنوب افريقيا سوف تتدهور .

ولذلك ، فانني آسف لأن عددا من مشروعات القرارات التي عرضت أمامنا قد تضمنت لفظة واقترحت أعمالا لا تستطيع أن تقبلها الولايات المتحدة . وانني آمل انه في العام القادم ، سوف يظهر مقدمو مشروعات القرارات استعدادا لأخذ ذلك في الاعتبار حتى نستطيع أن نصوت على مشروعات القرارات باتفاق الرأي .

انني لن أناقش تفصيلا مشروعات تلك القرارات التي نعارضها ، ولكن موقف حكومة بلادي ازاءها معروف . انني أود أن أعلق بايجاز على مشروع قرارين : الأول هو مشروع القرار الخاص بالتعاون العسكري والنووي مع جنوب افريقيا . وهنا أود أن أؤكد ان حكومة الولايات المتحدة تعلق أهمية كبرى على التنفيذ الصارم لحظر الأسلحة الذي وضعه مجلس الأمن في القرار ٤٢١ ( ١٩٧٧ ) ، بل ان الولايات المتحدة قد اتخذت تدابير تتجاوز متطلبات قرار مجلس الأمن هذا . وكذلك أود أن أذكر أن الولايات المتحدة لا توفر أية مواد أو معدات نووية لجنوب افريقيا . وفيما يتعلق بالقرار الخاص بمساعدة شعب جنوب افريقيا المضطهد وحركته الوطنية للتحرير ، فان الولايات المتحدة تعارض قيام الأمم المتحدة بتقديم المساعدة المالية الى حركات التحرير أو من خلالها . ان الولايات المتحدة تقدم المساعدة الى اللاجئين من جنوب افريقيا ، وتسهم اسهاما كبيرا في الصندوق الائتماني للأمم المتحدة لجنوب افريقيا ، وفي برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي .

وفيما يتعلق بمشروعات القرارات التي امتنعنا عن التصويت عليها ، فاننا قد تقدمنا بتحفظات تشمل ما يلي : نحن نعارض التأييد الوارد في مشروع القرار الخاص بالنساء والأطفال في ظل الفصل العنصري للتوصيات الصادرة عن الندوة العالمية للمرأة والفصل العنصري وللقارين ٤٥ و ١٦ الصادرين عن المؤتمر العالمي لعقد الأمم المتحدة للمرأة والفصل العنصري .

وفي مشروع القرار بشأن الحملات العالمية ضد الفصل العنصرى ، فان الإشارة الى عزل جنوب افريقيا تتعارض وسياستنا الخاصة باجراء اتصالات من أجل احداث التغيير المرفوب في هذا المجتمع . فيما يتعلق بمشروع القرار بشأن الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية ، فان موقفنا لم يتغير بالنسبة لمشاركة الأفراد والمنظمات الخاصة في الأحداث الرياضية .

ان الدعوة الى العزل الكامل لجنوب افريقيا الواردة في مشروع القرار المتعلق به برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، تتعارض وسياستنا . كذلك ، فاننا نعارض الترخيص بتقديم المساعدة المالية من قبل الأمم المتحدة لتمكين حركات التحرر الوطني من المشاركة في المؤتمرات والندوات المناهضة للفصل العنصرى .

ان التوصيات الواردة في مشروع القرار الخاص بالاستثمارات في جنوب افريقيا ، لا تتفق وسياسة الولايات المتحدة .

ومع كل ، فاننا سعداء لأن نشارك في اتفاق الرأى بشأن ثلاثة مشروعات قرارات . وفيما يتعلق باثنين منهما ، فان لدينا بعض التحفظات . ان قوانيننا تحول دون قيام الولايات المتحدة بتفويض بعض أحكام مشروع القرار المتعلق بنشر المعلومات الخاصة بالفصل العنصرى . وفيما يتعلق بمشروع القرار الخاص بالحملات من أجل اطلاق سراح السجناء السياسيين في جنوب افريقيا ، فاننا نلاحظ انه بموجب أحكام البروتوكول الاضافي الأول لاتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ ، فان هذه الاتفاقية لا تطبق على حركات التحرر وعضائها الا اذا قامت هذه الحركات باستيفاء الشرط الوارد في المادة (١) فقرة (٤) وأرسلت اعلانا طبقا للمادة ٩٦ من البروتوكول .

وانه مما يدعو للأسف ان معارضة شعب وحكومة الولايات المتحدة للفصل العنصرى بشدة لم تنعكس تماما في التصويتات التي أدلينا بها بالنسبة لبعض مشروعات القرارات التي طرحت علينا اليوم . وكما أوضحنا من قبل ، فانني آمل في أن يبذل في المستقبل جهد خاص من أجل اعداد مشروعات قرارات جديدة بالتأييد الواسع مما يعكس تماما اتفاق الرأى في المجتمع الدولي بالنسبة لمعارضة الفصل العنصرى ، ويمبر عن وحدة الأمم المتحدة في العمل على ازالته .

السيد ماشينغادز (زمبابوى) (الكلمة بالانكليزية) : ان التزام زمبابوى بتحرير افريقيا

ككل وتحرير جنوب افريقيا وناميبيا بوجه خاص ، معروف تماما وليس في حاجة الى تفصيل هنا .

وكما يعلم جيدا أعضاء هذه الجمعية ، فان زمبابوى قد حصلت على استقلالها بعد حرب تحرير مريرة تركت البلاد مدمرة اقتصاديا واجتماعيا . وكنتيجة لذلك ، فان زمبابوى تواجه مشكلة ضخمة وهي مشكلة اعادة توطين آلاف اللاجئين والنازحين ومهمة اعادة تشييد البنية الأساسية الاقتصادية . وبالتالي ، فان وفد زمبابوى يود أن يبحث بدقة الآثار المحتمل ترتبها على بعض مشروعات القرارات المطروحة على الجمعية العامة بعد ظهر اليوم ، وخاصة آثارها بالنسبة لاعادة التوطين واعادة التشييد والأولويات والاستراتيجيات المتعلقة به . وبعد بحث دقيق ، فان وفد زمبابوى ، قد قرر أن يمتنع عن التصويت على مشروعات القرارات التالية : A/35/L.15 و A/35/L.16/Rev.1 و A/35/L.27 . وكذلك أود أن أوضح ان وفد زمبابوى كان سيمتنع عن التصويت أيضا اذا ما أجرى تصويت منفصل على بعض فقرات منطوق مشروعات القرارات التي ايدناها . وبالنسبة لفقرات المنطوق هذه ، فان وفد زمبابوى يود أن يوضح ان موقفه هو التحفظ بشأنها . انني أقول ذلك في اشارة خاصة الى الفقرة ( ٦ ) من منطوق مشروع القرار A/35/L.13 والفقرة ( ١ ) د من منطوق مشروع القرار A/35/L.19 وكما قلت ، فانه لو كان قد أجرى تصويت منفصل على هذه الفقرات ، لكنا امتنعنا عن التصويت . ولكن من المهم اننا نتخفظ لنفس الأسباب . ان هذا الموقف يجب ألا يفسر على انه تغيير في موقف زمبابوى من مسألة الفصل العنصرى ، بل على العكس من ذلك ، فاننا نتضافر مع بقية البشر في ادانة الفصل العنصرى ، وسوف نواصل العمل من أجل احداث تغييرات اجتماعية وسياسية حقيقية ذات معنى في جنوب افريقيا وزامبيا .

السيد ليفويلا (بوتسوانا) (الكلمة بالانكليزية) : لأسباب معروفة جيدا لجميع أعضاء هذه الجمعية ، يود وفد بلاوى أن يسجل امتناعه عن التصويت على الفقرة ( ٦ ) من منطوق مشروع القرار A/35/L.13 والفقرة ( ٢ ) ب و د من منطوق مشروع القرار A/35/L.17 والفقرة ( ١ ) د من منطوق مشروع القرار A/35/L.19 .

ولنفس الأسباب الواضحة ، فقد امتنعنا عن التصويت على مشروعات القرارات A/35/L.15 و A/35/L.16/Rev.1 و A/35/L.27 بالكامل . واننا نطلب ان يتم تسجيل امتناعنا هذا في محضر الجلسة .

السيد ليروثولي (ليسوتو) (الكلمة بالانكليزية) : لقد انضمنا دون تحفظ الى الادانة الدولية لسياسة الفصل العنصرى التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا وقد فعلنا ذلك اقتناعا منا بأن الفصل العنصرى لا يمكن الدفاع عنه اخلاقيا وهو نظام سياسي غير اجتماعي في العالم . وفي الوقت الذى انضمنا فيه الى الجهود الدولية ، وخاصة جهود شعب جنوب افريقيا ذاته ، لازالة نظام الفصل العنصرى ، فاننا نعلم حدود امكاناتنا . ولذلك فقد أكدنا دائما على الحاجة الى ايجاد تسوية سريعة ، عن طريق الوسائل السلمية ، للموقف في جنوب افريقيا . ان الموقـع الجغرافي لليسوتو ازاء جمهورية جنوب افريقيا والوضع التاريخي للاقتصاد المتكافل بين ليسوتو وبينها ، يجعلاننا نفكر بجديـة في الاجراءات الموصى بها في مشروعات القرارات A/35/L.15 و L.16 و L.27 التي امتنعنا عن التصويت عليها ، وكذلك بالنسبة الى الفقرة ( ٦ ) من منطوق مشروع القرار A/35/L.13 والفقرة ( ١ ) ب من منطوق مشروع القرار A/35/L.19 التي نود التحفظ بشأنها لأسباب واضحة سبق لي أن ذكرتها .

اننا نفهم تماما نفاذ صبر المجتمع الدولي ازاء تصلب حكومة جنوب افريقيا ومواصلتها تنفيذ سياسة الفصل العنصرى والتمييز العنصرى والميز العنصرى . واننا نعتـرف انه مهما كانت التدابير العقابية التي سوف تفرض على جنوب افريقيا سواء من الداخل أو من الخارج فانها تستحقها بسبب سلوكها المنيد . ان المأساة المحتومة التي سوف يتسبب فيها نظام الفصل العنصرى لشعب جنوب افريقيا يتم الاحساس بها عن بعد تماما ، وسوف تتأثر بها بلدان مثل بلدى ، الا اذا اخترنا أن نتساهل في حالة سرورنا باتخاذ عمل صبياني لا طائل منه يتعمل في قطع انفنا نكايـة في وجهنا ذاته . ان وفد بلادى لا يمكن له أن يوصي المجتمع الدولي بتدمير جنوب افريقيا اقتصاديا ، لأن هذا يؤدي بالتالي الى القضاء على اقتصاد ليسوتو تلك الدولة التي تعتمد على جنوب افريقيا وتتبعها اقتصاديا دون أن يكون لها اختيار .

ولذلك ، فان وفد بلادى قد امتنع عن التصويت على مشروعات القرارات A/35/L.15 و L.16 و L.27 ، كما أعلن ، وصوت لصالح مشروعات القرارات الأخرى الواردة تحت البند ٢٨ من جدول الأعمال ، بينما تحفظ على فقرات المنطوق التي سبق ان ذكرتها تمشيا مع موقفنا الذى نحافظ عليه دائما .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل الانتهاء من نظر البند ٢٨ من جدول الأعمال ، أدعو ممثل نيجيريا بصفته رئيسا للجنة الخاصة المعنية بمناهضة الفصل العنصرى ، الى أخذ الكلمة .

السيد كلارك ( نيجيريا ) ( رئيس اللجنة الخاصة المعنية بمناهضة الفصل العنصرى ) ( الكلمة بالانكليزية ) : انني أشعر انه لزاما عليّ في هذه المرحلة أن ادلي ببيان موجز بصفتي رئيسا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى . وأولا وقبل كل شيء أود أن اشكركم ، سيدي الرئيس ، ومن خلالكم أشكر الممثلين الآخرين لتأييدهم لعمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ان من بين مشروعات القرارات الثمانية عشر المتعلقة بسياسة الفصل العنصرى التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا والتي اعتمدت توا ، قد تم اعتماد ثلاثة منها بالاجماع ، واعتماد خمسة منها دون صوت سلبي واحد ، واعتماد عشرة بمعدل ثمانية أصوات معارضة . ان هذه نتيجة مشجعة للغاية فاقت نتيجة العام الماضي ، اذ ما أخذنا في الاعتبار عشاء الدول الثلاث التي عادة ما تستخدم حق النقض تماما كالقروود التي لا ترى ولا تسمع ولا تتكلم . ومرة أخرى فقد حملتنا تلك الدول نشعر بالاحباط بسبب تصويتها السلبي على ما يقرب من جميع مشروعات القرارات .

واثناء المناقشة بشأن هذا البند ، فان وفودا عديدة قد تقدمت بملاحظات كريمة فيما يتعلق بعمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، وعن شخصي المتواضع بصفتي رئيسا حاليا لتلك اللجنة ، ومع ذلك ، فان مشروعات القرارات التي اعتمدت توا كانت كريمة في اشادتها بعمل اللجنة الخاصة . وأود بكل اخلاص ان اعرب عن امتناننا للدول الأعضاء وللجمعية العامة ككل ، تحت رئاستكم الناجحة ياسيدي الرئيس لقررتهم جميعا . وأود أن أؤكد لكم نيابة عن نيجيريا والدول الأعضاء الثماني عشرة في اللجنة الخاصة ، وللجمعية العامة اننا لن نألو جهدا في التفاني والتحلي بالموضوعية والانصاف في الاضطلاع بالمسؤوليات التي حملت بها الجمعية العامة للجنة الخاصة .

ان الفصل العنصرى هو قضية ، قد أبدى المجتمع الدولي رأيه فيها بصورة قاطعة . انها مشكلة عانت منها هذه المنظمة وضمير البشرية لفترة طويلة . اننا نقف الآن في مفترق الطريق . ومن ناحية ، اذا استطاع المجتمع الدولي ان يوحد صفوفه لكي يقضي على الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، فان ذلك سوف يكون بداية عصر جديد في تاريخ الانسان لأن القضاء على الفصل العنصرى

(السيد كلارك ، رئيس اللجنة الخاصة  
المعنية بمناخضة الفصل العنصرى)

بعد المهمة الأساسية التي لم يتم إنجازها بعد في إطار تحرير افريقيا بعد قرون من الاستعمار والمهانة والقهر والاستغلال الأجنبي . وبالقضاء على الفصل العنصرى في جنوب افريقيا ، فاننا نستطيع جميعا أن نعتبر ان عصر الاستعمار قد ولى ليس فقط في افريقيا ولكن في العالم أجمع ، وبالتالي تستطيع الدول الافريقية ان تركز طاقاتها ومواردها للكفاح ضد الفقر والامية والأمراض الموروثة منذ سنوات الاستعمار مما يعد اسهاما فعالا في الاضطلاع بمشاكل ومهام التعاون الدولي . ومن ناحية أخرى ، طالما بقي الفصل العنصرى ، فلن يكون هناك استقرار وسلام في افريقيا وبصفة خاصة في الجنوب الافريقي . ان الطموح النووى لنظام بريتوريا ، قد أضاف بعدا خطيرا لهذه الحالة السيئة . ان مشروعات القرارات التي تم اعتمادها اليوم ، تشكل برنامج عمل شامل وضعته هذه المنظمة والمجتمع الدولي ككل . ولقد استمعنا بعناية الى المقترحات الايجابية العديدة التي تقدمت بها الوفود امثناء المناقشة وامثناء تعليقات التصويت قبل وبعد التصويت .

( السيد كازرك ، رئيس اللجنة الخامسة  
المعنية بمناهضة الفصل العنصرى )

واعترفنا جميعا بأن ما يسمى بالاصلاحات في جنوب افريقيا هي خدعة زائفة ، وان الفصل العنصرى لا يمكن اصلاحه بل يجب ازالته . ويجب الا تقتصر الاجراءات المتخذة على الصعيد العالمى على مجرد الادانة الشفوية .

ولقد أخذنا علما بعناية بتحفظات بعض الوفود ، رغم شعورنا بخيبة الأمل لأنها لم تتقدم الى الأمام ان بعض تحفظاتها تتعلق بقوة وعمق مشاعرنا في ادانة الفصل العنصرى بلهجة شديدة . وقد أشار البعض الى ما سمي بعدم الواقعية في التقدم بانكار ، واقتراح اجراءات نعتبرها ضرورية فسي مناهضة الفصل العنصرى واعتقد ان أهم مصدر للقلق والتحفظات مبني على تفسير خاطئ للميثاق . ان سلطات الجمعية في التقدم بتوصيات الى الدول الأعضاء أو الى مجلس الأمن بشأن اى موضوع قيد البحث أمر لا شك فيه بمقتضى المادة ١٠ من الميثاق . وبالتالي فليس هناك داع لتقديم نصوص نظرية او ذرائع لتبرير تقاعس بعض اصداقنا .

لقد أخذت علما كذلك بالبيان الذى أدلى به ممثل اسرايل . ولسوء الحظ ، فانه لم يكن موفقا في نقده للجنة الخاصة بعد أسبوع من زيارة وزير مالية جنوب افريقيا الى اسرايل فائنا . وبعد هذه الزيارة أعرب عن الارتياح لتزايد وتوثيق العلاقات بين جنوب افريقيا واسرايل . وقد أخذنا علما بتأكيدات ممثل اسرايل من أن حكومته تعارض العنصرية والفصل العنصرى . ونحن نتطلع الى ان نرى ان افعالها في المستقبل سوف تكون على مستوى اعتراضاتها بعد ظهر اليوم . وأود كذلك ان أعرب عن خيبة املنا لاستمرار معارضة بعض الدول الأعضاء للمؤتمر الدولى للأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية لفرض عقوبات ضد جنوب افريقيا .

ولكنني أود أن أعبر عن الارتياح ان بعض الدول ، وخاصة هولندا قد صوت هذا العام لصالح بعض مشاريع القرارات ، مع الأخذ في الاعتبار تقرير اللجنة الخاصة بشأن اهداف المؤتمر . ويحدونا الأمل في أن يأخذ هؤلاء في الاعتبار وجهة نظر اغلبيه الدول والنداءات المتكررة الموجهة من شعب جنوب افريقيا المقهور وجميع الدول الافريقية . ان جرائم الفصل العنصرى لا يمكن تجاهلها ولا يمكن ان ننسى أن بعض الدول تغلب مصالحها الاقتصادية على التزامها بحقوق الانسان .

وأود أن أوكد للرئيس ، نيابة عن اللجنة الخاصة المعنية بمناهضة الفصل العنصرى اننا لن نألو جهدا ، وفقا للمقرارات المعتمدة اليوم وفي ضوء الآراء التي أبدت في تعزيز حشد الجهود

( السيد كلارك ، رئيس اللجنة الخاصة  
المعنية بمناهضة الفصل العنصرى )

الدولية ضد الفصل العنصرى ، ولتأمين تعاون المنظمات الدولية معنا وذوى النوايا الحسنة ، وأرجو أن اتمكن من الاعتماد على تعاون جميع الدول الأعضاء .

ونأمل ألا يعوق من جهود القضاء على الفصل العنصرى اعتبارات خارجية متعلقة بالحرب الباردة أو مصالح مادية اقتصادية أو استراتيجية ضيقة . اننا نولي أهمية قصوى لتعبئة الرأى العام لأن الفصل العنصرى قبل كل شيء هو اهانة لضمير جميع الرجال والنساء في العالم .

ان انتصار الحرية في زيمبابوى ، بعد تضحيات بالغة ، قد خلق وضعاً جديداً في هذه السنة عند دراستنا لهذا البند . وينبغي ألا نضيع الفرصة المتاحة للانسانية عن طريق استئصال زيمبابوى ، وعن طريق كفاح المناضلين من أجل الحرية في جنوب افريقيا وزامبيا ، بالاخفاق فى الحفاظ على هذه الدفعة في مسيرة الحرية في جنوب افريقيا .

ان اليوم ١٦ كانون الأول / ديسمبر يحتفل به الافريقيون من أصل اوروبي في جنوب افريقيا باعتباره يوم الميثاق المتعلق بحروب الغزو الماضية ضد الملاك الاصليين لجنوب افريقيا وهم الشعب الافريقي .

ان هذا اليوم يحتفل به كيوم للأبطال الوطنيين في ذكرى شهداء الكفاح من أجل التحرر . وخلال بعد ظهر اليوم ، اجتمعت المجموعة الافريقية للاحتفال مع حركات التحرر في جنوب افريقيا بهذا اليوم الذى نعتبره نحن يوم الكفاح التحررى لشعب جنوب افريقيا . وللأسف العميق لا تزال هناك هوة رهيبه بين الاجناس في جنوب افريقيا ولكن منظمة الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية قد سعتا دائماً من أجل ايجاد حل دائم وعادل بما يتماشى مع الأهداف النبيلة للاعلان العالمى لحقوق الانسان ، لكي يتمكن شعب جنوب افريقيا ، بغض النظر عن العرق ، أن يبني مجتمعا جديداً يستطيع فيه جميع الرجال والنساء بصرف النظر عن عرقهم أو لونهم أو معتقداتهم ، أن يتمتعوا بحقوقهم المشروعة .

وليس هنالك من تحد أكبر من ذلك يواجهه الانسانية اليوم . انن ، لتتضافر الجهود من أجل تحقيق هدف الأمم المتحدة الذى اعلن في ١٩٧٥ ، عندما اعترفت هذه الجمعية بمسؤولياتها تجاه شعب جنوب افريقيا المضطهد ، وتجاه حركة تحريره الوطني وتجاه جميع المعتقلين ، والمضطهدين بسبب معارضتهم لجرائم الفصل العنصرى .



الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : وبذلك ، تكون الجمعية قد انتهت من النظر في

البند ٢٨ من جدول الأعمال .

مواصلة نداء البند ٢٦ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

( أ ) تقرير الأمين العام (A/35/563-S/14234)

( ب ) مشروع قرار (A/35/L.49).

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : يذكر الأعضاء أن الجمعية قد انتهت من مناقشة

هذا البند في جلستها العامة التاسعة والثمانين في ١ كانون الأول / ديسمبر .

والآن مطروح على الممثلين مشروع القرار A/35/L.49 . وهناك دلتان أخريان قد اشتركتا

في تقديم مشروع القرار احدهما الجمهورية الديمقراطية الالمانية والأخرى فييت نام .

واعطي الكلمة الآن الى اولئك الممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم قبل التصويت .

السيد بينيز (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد اسبانيا الذي اذلى ببيانات

في الماضي بشأن الحالة في الشرق الأوسط لم يفعل ذلك خلال المناقشة العامة بشأن هذا البند

هذه السنة ، لأنه كان من الواضح ان علينا ان نعود ونشير الى ما كنا قد قلناه في الجمعية العامة ،

في مناسبات سابقة .

ان موقفنا لا يزال كما هو ، ولم يتغير البتة . ولكننا نود ان نقترح ما قاله وزير خارجية اسبانيا

بشأن الحالة في الشرق الأوسط ، في المناقشة العامة :

" ان الوضع في الشرق الأوسط ، وهو مكان متوتر ، يمكن أن يؤدي الانفجار فيه

الى مأساة تشكل القلق المستمر لاسبانيا . ان اسبانيا تربطها بالبلدان العربية علاقات

قوية ، بحكم كونها واقعة على الجانب الآخر من البحر الأبيض المتوسط .

" ان السياسة المستمرة لانشاء المستوطنات غير المشروعة ، واعتماد القانون الأساسي

بشأن القدس ، والاعتداء المتكرر على سيادة لبنان وسلامته الإقليمية ، كل ذلك يثير قلقنا

ويدعونا الى بذل جميع الجهود للقضاء على كل هذه المشاكل .

" ان حكومة اسبانيا مستعدة لبذل جميع الجهود للتوصل الى حل لهذه المشاكل ."

ان وفد بلادي يشعر بالقلق ازاء الوضع في الشرق الأوسط ، وعلينا ان نأخذ في الاعتبار ان الأصل المباشر للصراع مرجعه الى شيء واحد وهو أن هذا الصراع يعود الى ما قبل ١٩٦٧ . وقد نشبت منازعات أخرى منذ ذلك الحين وازدادت الحالة في الشرق الأوسط سوءا .

ان الأمين العام في تقريره ليس متفائلا تماما .

ومما يؤسف له ان الموقف في الشرق الأوسط قد نظر في الجمعية العامة عدة مرات ، وقد أدانت الجمعية العامة احتلال اسرائيل للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى ، وذكرت مرة أخرى ان السلام لا يتجزأ وان تسوية عادلة ودائمة يجب ان تقوم على أساس تسوية شاملة باشراف الأمم المتحدة تأخذ في الاعتبار جميع جوانب الصراع العربي الاسرائيلي ، وبصفة خاصة ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم غير القابلة للتصرف وانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك القدس .

وبالتالي فان الجمعية العامة قد عقدت دورة استثنائية طارئة في تموز/يوليه من هذا العام ، كما عقد مجلس الأمن سبعة اجتماعات للنظر في المشاكل المتعلقة بحقوق الفلسطينيين وبالموقف في الأراضي المحتلة وقضية القدس . ورغم هذه الأنشطة ، فان احتمال التوصل الى تسوية مازال بعيدا . ولتحقيق السلام ، فانه يجب اتخاذ اتجاه سياسي جديد أو اتجاه آخر قائم على الاعتراف بوجود جميع الدول في المنطقة وبحق الفلسطينيين في تقرير المصير وان يكون لهم وطن . وانا لم يمنع الفلسطينيين ذلك الحق ، فان مشكلة الشرق الأوسط لن تجد الحل الا بصعوبة .

ولقد ذكرت دولتي في العام الماضي ان اسرائيل لا يمكن ان يذكر عليها حقها في الحياة ، ولكن كان من الضروري على أطراف المواجهة - وهي مواجهة سببت الكثير من المعاناة ونجم عنها العديد من الضحايا - ان يفهموا ان أعمال الابادة أو اذلال الجانِب المعارض يجب الا يستمر كهدف . وعلى ذلك فلا يمكن ان تستمر اسرائيل في الاحتفاظ بالأراضي التي استولت عليها في ١٩٦٧ ظانة أن المستوطنات غير المشروعة ومرور السنوات يمكن ان يخلق حقوقا مكتسبة . ويجب على اسرائيل ان تدرك - وقد قال ذلك الكثيرون من المشاهير - ان احتلال الأرض لا يمكن ان يتمشى مع السلام ولقد آن الأوان لكي تقوم بالاختيار .

ان وفد بلادي يود ان يبدي التحفظات التالية بشأن مشروع القرار الذي سنقوم بالتصويت

عليه . فبالإشارة الى الفقرة ( ٤ ) من المنطوق ، ففي رأينا ان نتيجة ممارسة حق تقرير المصير بمعرفة الشعب الفلسطيني لا ينبغي الحكم عليها مسبقا . وكذلك فيما يتعلق بالفقرة ( ٥ ) من المنطوق ، كما ذكرنا بالأمس عند اعتماد القرار الخاص بالقضية الفلسطينية ، فاننا نعتقد ان تلك الفقرة تشير فقط الى حقوق الشعب الفلسطيني ولا تؤثر على الاتفاقات التي يمكن ان تعقد ها الأطراف الأخرى في المنطقة . وبعد ان ذكرنا هذه الآراء فان وفد بلادي سيصوت لصالح مشروع القرار .

السيد نسيه (الاردن ) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أدلي ببيان يتكون من

عصرين مرتبطين ارتباطا وثيقا : الأول ، نقطة نظام والثاني تحليل لتصويتي قبل التصويت . وأجد نفسي مضطرا لابتداء بعض التعليقات على ما يعتبره جميعنا انحرافا وظيفيا مشؤوما للنهاية يؤثر على نزاهة عمل الجمعية العامة وموظفيها الدوليين . ان وسائل الاعلام الجماهيرية في نيويورك يمكنها ان تحيد عن الحق وتكون غير منصفة كما تشاء ، وعلى أية حال فان هذا من حقها بمقتضى التعديل الأول . ولكن ما يستحق التأنيب حقا هو ان يكون الموظفون المدنيون الدوليون في ادارة الصحافة في الأمم المتحدة عند تغطيتهم الأعمال الرسمية للجمعية العامة متورطين ومتواطئين على احداث تشويهات سافرة في السجلات التي نفترض انها تدون حرفيا كما انها تسجل على أشرطة . ان هذا يمس جوهر نزاهة وجدية عملنا . كيف يمكن ان ندلي ببيانات هنا اذا ما كانت ستزيف في النشرات الصحفية التي تعدها ادارة الصحافة في الأمم المتحدة .

وهناك تشويهان حدثا في فترة أيام قليلة : احدهما في النشرة الصحفية للجمعية العامة

رقم ٦٣٥٦ بتاريخ ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ والتي تحوى مقتطفات . . .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لقد طلب مندوب اسرائيل السماح له بالكلام

في شأن نقطة نظام ، وانني أدعوه الى الكلام .

السيد بلوم (اسرائيل ) (الكلمة بالانكليزية) : ان مندوب الأردن لم يقم بالحديث

لا عن نقطة نظام ولا عن تحليل التصويت ، وأود بكل احترام ان اطلب من السيد الرئيس ان يذكره بحقيقة اننا في مرحلة تحليل التصويت وان تحسب الدقائق الثلاث الأخيرة ، عند توقيت الفترة التي يستغرقها تعليقه للتصويت .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : لعل السيد مندوب اسرائيل لم يكن موجهاً في هذه القاعة صباح اليوم عندما استخدم مندوب آخر حقه في تصويب ملخص ورد في تقرير أعده موظفو ادارة الصحافة وهناك احتمالان : اما ان ندع مندوب الاردن يقوم بابداء بيانيه واما أن يبدي ملاحظتيه في بيان واحد . وترارى كما هو : وسيواصل ابداء ملاحظتيه في بيان واحد .

السيد نسييه (الاردن) (الكلمة بالانكليزية) : ان تشويهين قد حدثا في فترة أيام قليلة : الأول ، نشرة صحفية 6356/44 بتاريخ ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ تحوى مقتطفات من بيان أدلى به السفير بلوم زاعما انني اقتبست مما يسمى "بروتوكولات حكماء صهيون" وهذا بالطبع كذب صارخ ، كما يعلم كل عضو في هذه الجمعية ، واقتراء شريـر . وان تسجيلا لبياني السـذي استخدم مندوب اسرائيل حقه في الرد عليه ، قد تم كتابة والتسجيل الآلي ، انني لم أبدأ اشارة الى ذلك الكتاب وقد طلبت من الأمين العام اجراء تحقيق في هذا التشهير .

ولد هشتي الشديدة ، صدر بيان صحفي آخر رقم GA/6366 مؤرخ في ١٥ من كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ ، اطلعت عليه بعد ظهر اليوم وقد اطلعني عليه أحد زملائي من السفارة العرب ، ولدى ممارسة حقني في الرد مساءً أمس ، فان البيان الصحفي المذكور تجرأ ونسب الي أنني اردت أن أعرف " من هو السيد بوللي " الموقر سفير الولايات المتحدة واعتراضي على ما قاله في بيانه صريح اليوم ، ناسيا ان السفير بيترى هو صديقي . ان اللغة التي استخدمت في هذا البيان ليست لفة سأنزل الي مستواها في مخاطبة ممثل موقر يمثل الولايات المتحدة أو أى بلد آخر .

وكما تبين من السجلات ، فانني لم استخدم كلمة " السيد بوللي " عند الاشارة الى زمييل وصديق . وفي مواجهة هذه التشويهات الخطيرة ، ولكي نحافظ على نزاهة ودقة مداولات الجمعية العامة ، فانني أطلب بكل احترام من الرئيس أن يطلب من الأمين العام أن يبادر فوراً باجراء تحقيق من أجل التعرف على هؤلاء المذنبين الذين أصدروا مثل هذا البيان الصحفي الذي به تشهير وتزييف وهو ما ينم عن سلوك حقير غير جدير بموظف دولي . ولا يسعني في ختام كلمتي ، الا أن أقول ان هذا التزييف الدائم ان هو الا جزء من خطة شاملة تتحكم في سلوك هؤلاء المنساقين ، وانني على ثقة من أن زملائي هنا في هذه الجمعية الموقرة وأنا شخصياً متطلع الى نتيجة هذا التحقيق ، وان نتيجته سوف توزع كوثيقة رسمية للجمعية العامة للأمم المتحدة .

وقد علمت أن التزييف وعدم الأمانة من هذا النوع ويمثل هذه الجرأة ، قد سادا في لجان أخرى من لجان الجمعية العامة ، وخاصة بالنسبة الى بيانات الدول العربية ، واننا لا نقبل هذه التزييفات ، وان هؤلاء الذين لا يحترمون الامم المتحدة ليس من حقهم أن يزيفوا من بيانات الوفود ولا من سمعة الأمم المتحدة .

وسوف أعلن الآن تصويتي قبل التصويت بشأن مشروع القرار A/35/L.49 . واسمحوا لي أن ادلي بالملاحظات التالية : ان مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة هو مشروع واضح في حدود ذاته وليس في حاجة الى أى شرح . ولكن العنصر المزعج في هذه العملية هو أن الجمعية العامة التي تمثل العالم أجمع تجد نفسها في موقف حرج وحساس يقتضيها التصويت على مشروع هذا القرار كل عام دون نتيجة . ان مشروع القرار بأكمله يتحدث عن عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وعن حق الشعب الفلسطيني ، بالاضافة الى الأحكام الأخرى التي دعا اليها ميثاق الامم المتحدة صراحة

وقطعا . فهل نحن نفس الأمم المتحدة التي رفض ميثاقها الاستيلاء على الأراضي بالقوة واستعباد الشعوب الأخرى ؟

ومن الاعتبارات المؤسفة والمحزنة ، ان أعمال الغاب قد فرضت على دول تحترم القانون وتشكل غالبية الامم المتحدة ، ومرت هذه الأعمال دون عقاب ، ان الشعوب والأراضي التي تعاني من هذه اللا قانونية مازالت تعاني ، وما هذا الا جزء واحد من التفاصيل المحزنة وذلك بسبب الجهود التي تبذلها القوى المعادية للسلام والقانون من أجل تقويض صرح الامم المتحدة وانها ادائها رسالتها النبيلة في السلم والعدل . وانما كانت كلماتي قاتمة ، فاني أود ان اذكر منظمة الامم المتحدة بمصير المنظمة السلف عصبة الامم التي فشلت في مواجهة تحدى العدوان في ١٩٣٦ ومهدت الطريق لانتهيارها ، فبعد مرور ثلاث سنوات حدثت الحرب العالمية الثانية بويلاتها .

فهل بإمكان عالما في العصر النووي ، ان يبقى مكتوفا دون تحرك أمام احتمال انسياقنا الى هذه الهاوية السحيقة ؟ ربما اننا بأعمالنا الايجابية والعادلة نستطيع أن نجنب الأجيال القادمة ويلات الحرب وأن نتفادي مثل تلك الكارثة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أولا ، أود أن أبلغ السيد ممثل الاردن ، بأن الأمين العام قد أكد لي توا أنه سيجري التحقيق اللازم في الموضوع الذي أثاره .  
ثانيا ، أود أن أدعو السادة الأعضاء الى النظر الى ساعاتهم ، فان ممثل الأردن قد تحدث لمدة عشر دقائق وأدلى بملاحظتين في تسع دقائق في الواقع .

السيد بيتري (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى قد صوت ضد مشروع القرار الخاص بالشرق الأوسط المعروض علينا . ان هذا النص في رأينا لا صلة له بالسعي الى ايجاد حل شامل بما في ذلك حل للمشكلة الفلسطينية وهو ما تلتزم به حكومتى ووفرت له اتفاقيات كامب ديفيد أفضل اطار واقعي وعملي .

ان التسوية الشاملة بين اسرائيل وجيرانها ، لا يمكن أن يتم التفاوض بشأنها الا بمقتضى المبادئ الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) ، وهو الأساس الوحيد المتفق عليه للسلام . اننا نرفض النهج المفروض المقترح في مشروع هذا القرار والذي يحاول تقويض القرار ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) باغفال أحد أهم أحكامه . ومن غير الواقعي أن نتوقع انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة دون التسليم بحقوقها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

وبالإضافة الى ذلك ، فاننا نعتبر أن تكرار مثل هذه المطالب غير المتوازنة بصورة لا نهاية لها في قرارات الجمعية العامة ، لن يوفر الأساس المطلوب للسلام الشامل الذي نصبو اليه .

السيد البيورنوز (اكوادور) (الكلمة بالاسبانية) : لو كنا قد استشرنا ، لكنا قد عبرنا عن رأينا المؤيد لمضمون نص مشروع القرار A/35/L.49 والعديد من فقراته ، لأننا نؤيد قرارا في صالح السلام في الشرق الأوسط يرفض احتلال الأراضي بالقوة ولأننا نتأثر بمحنة الشعب اللبناني الذي هوجم وهو يكافح ببطولة للحفاظ على هويته التاريخية ، وخاصة لأننا معجبون به ونؤيده جميعا .  
ومع ذلك ففي فقرات خاصة من هذا النص فاننا نواجه بمدح لبعض المواقف والتعبير عن خطورة مواقف أخرى ، وذلك بدلا من أداء مهام هذه المنظمة العالمية واحداها هي السعي للتوصل الى وسائل لتسوية تلك الخلافات وحلها .

ان رفض الاتفاقيات الدولية التي تم التعاقد عليها بتأييد الحكومات والبرلمانات وحتى الرأي العام للشعوب المعنية والتي تؤدي الى انسحاب قوات الاحتلال ، واعادة الأراضي المحتلة الى الدول صاحبة الحق الشرعي في ملكيتها . كل هذا لا يغير من قناعتنا لأسباب هامة تتعلق بسياستنا والتقاليد الوطنية والدولية ، ولا يجعلنا نحيد عن رأينا في أن القرارات السيادية لشعب فيما يتعلق بمصيره لا يمكن الا أن تنبع من التعبير عن الارادة الشعبية عن طريق انتخابات ديمقراطية .

اننا نؤيد بالطبع كافة فقرات ديباجة مشروع القرار A/35/L.49 ونؤيد الفقرة ٦ من المنطوق وقد صوتنا على هذا النحو في مرات سابقة على مقررات أخرى في هذه الجمعية فيما يتعلق بقضية فلسطين والقدس . ولكن للأسف فاننا لم نصوت على فقرات منفصلة مما كان يتيح لنا ازالة أسباب اعتراضاتنا . اننا سنمتنع عن التصويت على مشروع هذا القرار لأننا لا نوافق على بعض ما ورد في النص ، حتى لو كنا نؤيد المبادئ الواردة في بعض فقراته . ولحسن الحظ أننا استطعنا ان نصوت لصالح قرارات أخرى تتعلق بهذه القضايا في هذه الدورة للجمعية العامة ، وهكذا حددنا موقف اكوادور فيما يتعلق برغبتها في ايجاد حلول سلمية في الشرق الأوسط ، وهي المنطقة التي نود اقامة علاقات ودية مع كافة البلدان الواقعة فيها ، ومع كافة الكيانات التي تشكلها .

السيدة كاسترو دي باريش (كوستاريكا) (الكلمة بالاسبانية) : سأشرح بإيجاز لماذا

امتنعنا عن التصويت على مشروع القرار A/35/L.49 الخاص بالحالة في الشرق الأوسط . اذا كان قد تم تصويت منفصل على فقرات مشروع القرار لكان وفد بلادي قد امتنع عن التصويت على الفقرتين ٤ ، ٥ من المنطوق بسبب تحفظاتنا على صياغتهما ، ولكن وفد بلادي يود أن يحدد مرة أخرى ، بوضوح أن كوستاريكا تؤيد الحق الثابت للشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، فسي أرضه ، وحقه في السيادة الكاملة . كذلك فاننا نود أن نعيد التأكيد على الضرورة الملحة لاستتباب الأمن الشامل الدائم والعدل في المنطقة المبني على احترام الميثاق ، ومبادئ القانون الدولي ، كما وردت في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) .

نود مرة أخرى أن نذكر بما سبق أن قلناه بالأمر فيما يتعلق بالتصويت على مشروع القرار A/35/L.39 المتعلق بقضية فلسطين . لقد امتنع وفد بلادي عن التصويت على هذا القرار لأننا لا نستطيع رفض كافة الاتفاقيات الجزئية في معاهدات السلام المنفصلة التي تعقد على المستوى الثنائي بين دول أعضاء في هذه المنظمة . اننا نعتبر أن اتفاقات السلام هذه ، هي اجراءات ايجابية حتى



لو كانت محدودة ، ويحدونا الأمل في أن الشعب الفلسطيني سوف يتمكن من تحقيق استقلاله الوطني ومن اقامة دولته المستقلة في فلسطين ، متمتعاً بكامل سيادته ، بما في ذلك حقه في اختيار حكومته بكل حرية .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : أثناء مناقشتنا لهذا البند من جدول الأعمال ، فان اسلوباً معادياً للسامية قد ساد الكثير من البيانات التي تم الادلاء بها . وكان أكثر هذه البيانات افتراءً وعداءً للسامية هو بيان ممثل دولة الأردن العربية الفلسطينية . ولم تكن هذه بطبيعة الحال هي المرة الأولى التي أظهر فيها السيد نسيبه عقليته المنحرفة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ادعو ممثل الأردن ، للتحديث في نقطة نظام .

السيد نسيبه (الأردن) (الكلمة بالانكليزية) : هل لي أن أطلب من الرئيس أن يعتبر أن سفير اسرائيل قد خرج على النظام ، لأنه قد أخطأ في ذكر اسم بلادي ، وهي المملكة الاردنية الهاشمية ، ان هذا يعد استهزاءً بالاسم الرسمي للمملكة الاردنية الهاشمية في سجلات الامم المتحدة . وبالتالي فان كل ما قاله يعد استهزاءً بالأمم المتحدة .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أناشد كافة الممثلين المشتركين في المناقشة عند الاشارة الى دول أعضاء في الامم المتحدة أن يستعملوا الاسم الرسمي الذي يستخدم هنا ، وفي أي مكان آخر ، وهو الاسم الرسمي الذي تود الدولة أن تعرف به وأن تخاطب به . ويستطيع ممثل اسرائيل أن يستمر .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : بالطبع ان هذه ليست هي المرة الأولى التي يظهر فيها السيد نسيبه عقليته المنحرفة ويحرج هذه الجمعية باستخدام عبارات مناهضة للسامية كتلك التي قيلت فيما يتعلق بروتوكولات حكما صهيون ، وهي وثيقة مزيفة نشرت في نهاية العهد القيصري في روسيا . ووفقاً لما ذكره السيد نسيبه فان العصابات اليهودية :  
" . . . التي تسيطر وتحتكر وتستغل بقية الانسانية عن طريق تحكّمها في

ثروات العالم " (A/35/PV.86, pp. 38-40)

ومرة أخرى وفقاً لما قاله السيد نسيبه :

" ان اشخاصا - مثل لورد روتشيلد - يقومون كل يوم من وراء ستار حديدي من السرية باتخاذ قرارات تتردد في مختلف بقاع العالم بالنسبة لتحديد أسعار الذهب ."  
(المرجع السابق)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدعو ممثل عمان ، للتحدث في نقطة نظام .

السيد أبو النصر (عمان) (الكلمة بالانكليزية) : اعتقد اننا في عملية تصويت ونحن الآن نعلل تصويتنا وليس هذا هو الوقت المناسب لممارسة حق الرد على نقاط اثيرت أثناء المناقشة . لقد بدأت عملية التصويت وأطالب بالالتزام بالقواعد .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : كما يذكر الحاضرون منكم في مناسبة أخرى - وأعتقد أن ذلك كان بالأمر - فقد قلت اني أحاول التحلي بالمرونة بحيث اسمح لكل من يود الادلاء ببيان أن يفعل ذلك .

انني أعلم اننا في عملية تعليل للتصويت ، وأعرب عن أمني في أن ممثل اسرائيل سوف يصل الى تلك النقطة حالا ، وفي حدود الوقت المخصص له وهو . (دقائق) .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : من المؤكد انني سأفعل ذلك - سيدى الرئيس . ووفقا لما قاله السيد نسييه :

" ان اشخاصا - مثل لورد روتشيلد - يقومون كل يوم من وراء ستار حديدي من السرية باتخاذ قرارات تتردد في مختلف بقاع العالم بالنسبة لتحديد أسعار الذهب"  
(المرجع السابق)

" وفي الولايات المتحدة نفسها - كما ذكر السيد نسييه - فان الصهاينة يمتلكون نصيب الأسد - وهذه لفته - من ثروة امريكا ، وأقتبس مما قاله مرة أخرى :

" . . . بينما يعاني الملايين من الامريكيين الذين يكفون ويخشون الله من البطالة"

(نفس المرجع)

واقْتَبَسَ مرة أخرى مما قاله السيد نسييه :

" ان الصهاينة هم أغني أناس في العالم ويسيطرون - الى حد كبير - على

مصيره " (المرجع نفسه) .

واقْتَبَسَ مرة أخرى مما قاله في هذه المناقشة :

" ان الصهاينة يريدون أن تتجمع الاموال كلها في خزائهم... " (صفحة

٤٢ من نفس المرجع)

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أدمو ممثل الأردن للتحديث في نقطة نظام .

السيد نسيبه (الأردن) (الكلمة بالانكليزية) : نقطة نظامية . انني أعتقد أن الرئيس قد قرر انه ينبغي أن نقتصر على تعليل تصويتنا قبل التصويت وألا نمارس حق الرد ، الذي هو حق مكفول لكل مندوب في اللحظة المناسبة .

ولكن ، ينبغي ألا يتهز مندوب اسرائيل مناسبة تعليل التصويت ليمارس حق الرد ، مما يضع خصومه في وضع غير موات . فمثلا ، أنا لم أقل "لورد روتشيلد" ، ولكنها مجلة "تايم" هي التي قالت ذلك ، وبين قوسين . ولكن لا أريد أن أurd عليه الآن . وعلى أية حال ، فان هذا خارج عن الموضوع . ان النقطة الهامة هي أنه خارج عن النظام ، لأنه يمارس حق الرد في سياق تعليل تصويته على مشروع القرار (A/35/L.49) ، المطروح علينا الآن .

لذا ، فانه يحدوني الأمل في أن يقتصر سفير اسرائيل على تعليل تصويت وفده .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : انني أكرر أنني كنت في الماضي ، وسوف أستمر في أن أكون متساهلا أو مرنا أو كما يرغب أي شخص في أن يصف ذلك - وذلك عندما يرغب المندوبون في الاعراب عن آرائهم أو تعليل تصويتهم .

ومع ذلك ، فاني أتوقع أن تأتي تعليقات التصويت عند وقت التعليقات . وهذه ملاحظة عامة ، ولكنني أكررها الآن موجهة الى مندوب اسرائيل ، وهي انه يمكنه أن يقوم بتعليل تصويته على مشروع القرار (A/35/L.49) .

كذلك ، أود أن أذكر بأنه منذ دقائق قليلة سمحت لمندوب الأردن بأن يدلي بملاحظات لم تكن مرتبطة مباشرة بتعليل التصويت . لقد التزم بالوقت المحدد له بعشر دقائق ، وقد سمحت له بأن يستمر .

وهكذا ، سوف نشرع في تعليل التصويت ، واني أود أن أكرر ندائي لمندوب اسرائيل بأن يدخل في الموضوع .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : في نقطة نظامية ، أود أن أقول انه لا يدهشني أن يستاء مندوب الأردن مما قلته . لقد استعمل هذه اللفظة لعدد من السنين ، لقد أشار الى شعبي على انه "طاعون دملي" و "ورم سدرطاني" وغير ذلك . ولكن لأن ذلك أصبح معروفا علنا ولأن بعض وسائل الاعلام رأته أنه صالح للاستعمال ، فانه مستاء . فبدلا من أن يشكرو

الى الجمعية العامة من الطريقة التي نشر بها تقريره ، ينبغي عليه أن يعتذر اليها للغة التي استخدمها والتي تحط من شأن اجتماعاتها ، لأن مثل هذه اللغة ليست الا معاداة للسامية ، ومن أسوأ الأنواع وأكثرها خبثا .

ان هذه الجمعية ، اذا توقفت عن أن تلعب دور برلمان زائفا ، وأن تقدم بعض القواعد والاخلاقيات البرلمانية الحقيقية ، فان مثل هذه الافتراءات كان من الممكن ألا تستعمل منذ أمـد بعيد .

انني أود الآن أن أعلك تصويتي . ان أمام الجمعية الآن مشروع قرار في الوثيقة A/35/L.49 . وكما حدث في الماضي عند مناقشة الحالة في الشرق الأوسط ، فان مشروع القرار يعكس مرة أخرى اتجاهها واحدا بشأن مسألة الفلسطينيين العرب . وبالتالي فان مشروع القرار هذا مجرد نسخة من القرارات التي اعتمدت بالأمس تحت البند ٢٤ من جدول الأعمال . ان هدفه هو نفس هدف تلك القرارات ، أي اعاقبة الحل السلمي للنزاع العربي الاسرائيلي .

وعلى غرار تلك القرارات ، فان مشروع القرار هذا ليس ضد الحرب ، وانما هو مشروع قرار مناهض للسلام . ولهذا ، فانه ينبغي أن يرفض .

ان لغة مشروع القرار تتبع بل وتزيد من حدة الصياغات التي قدمت عاما بعد عام حول هذا البند . انها تثبت فقط أن الذين صاغوه وقعوا رهينة هواجسهم وشعاراتهم وأنهم غير قادرين على تقديم أية أفكار جديدة ، ولا أية مناهج يمكن أن تسهم بطريقة ايجابية في أي شيء في الشرق الأوسط . ان المرء يفترض أن الدول ذات التفكير الواضح تدرك أن التكرار الدائم للأكاذيب والتشويهات لا تجعل منها أقل زيفا . ان الكذب والتشويه والافتراء يظل دائما وأبدا كذبا وتشويها وافتراء ، مهما كررته الأغلبية في هذه الجمعية .

وطبقا لتقاليد المشروعات الخاصة بهذا البند ، فان مشروع القرار يتعارض مع أحكام قرار مجلس الأمن رقم ٢٤١ ( ١٩٦٧ ) والأسس التي قام عليها . ان ذلك القرار كان ولا يزال واحدا من الاسهامات الايجابية القليلة التي قدمتها هذه المنظمة الى قضية السلام في الشرق الأوسط . ويبدو ان مقدمي مشروع القرار المطروح علينا يرون انه من الكثير على هذه المنظمة أن تقوم بهذا الاسهام ، ومن ثم فانهم يسعون الى تفويضه .

وباختصار ، فان مشروع القرار هذا ، على غرار القرارات التي اعتمدت بالأمس بشأن البند ٢٤ من جدول الأعمال ، يعتبر انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة وكل ما يستند اليه . انه يحول الأمم المتحدة ضد سبب وجودها نفسه ، وهو منع الحرب والحفاظ على السلام . ولذلك ، فغني عن القول ان هذه الدول التي تؤمن بمبادئ السلام وبالأمم المتحدة عموما ينبغي عليها ألا تشترك في مشروع القرار هذا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : قبل الشروع في التصويت على مشروع القرار (A/35/L.49) أود أن أدلي بملاحظة عامة وتوصية للمستقبل .

اذا أراد الممثلون التحدث عن بيانات ألقاها ممثلون آخرون ، فاني أود أن أحثهم على أن يستخدموا حق الرد ، وهو وارد في قواعد نظامنا الداخلي . وبذلك فان الممثلين يكسبون أيضا دقائق اضافية في تحليلهم للتصويت ، خلال العشر دقائق المحددة .

سوف تشع الجمعية الآن في اتخاذ مقرر بشأن مشروع القرار (A/35/L.49) . وقد طلب اجراء تصويت منفصل على الفقرة ٨ من المنطوق ، وأنا أطرح للتصويت الآن الفقرة ٨ من المنطوق . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الارجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا ، الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، جزر القمر ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فينيليا ، الاستوائية ، ايبويا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، فابون ، غامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، فرينادا ، فواتيمالا ، فينيليا ، فينيليا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ،

ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ،  
 ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ،  
 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية  
 العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ملاوى ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،  
 مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ،  
 نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ،  
 عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،  
 البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ،  
 المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ،  
 اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية  
 العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ،  
 جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية  
 السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى  
 وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،  
 الولايات المتحدة الامريكية ، فولتا العليا ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،  
 يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زيمبابوى .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : لا أحد .

اعتمدت الفقرة ٨ من المنطوق بأغلبية ١٤٤ صوتا مقابل لا شيء .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أ طرح للتصويت الآن مشروع القرار A/35/L.49 ككل .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كموتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اميوييا ، فابون ، فامبيا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، اليونان ، غرينادا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، مدريد ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرنسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السودان ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوى .

المعارضون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، اسرائيل ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .



المتتبعون : الأرجنتين ، النمسا ، بوليفيا ، بورما ، شيلي ، كولومبيا ، كوستاريكا ،  
الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، السلفادور ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ،  
فواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، إيرلندا ، إيطاليا ، اليابان ، ليبيريا ،  
ملاوي ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، البرتغال ، ساموا ، سورينام ،  
سوازيلند ، السويد ، فنزويلا .

اعتمد مشروع القرار ككل بأغلبية ١٠١ صوتا مقابل ١٣ صوتا وامتناع ٣٠ عن التصويت (قرار ٣٥ /

٠ (٢٠٧)



السيد ماينارد (جزر البهاما) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد جزر البهاما ، قد صوت لصالح مشروع القرار A/35/L.49 بشأن الوضع في الشرق الأوسط ، وذلك ، ضمن امور أخرى ، لأن حكومة بلادي تعتقد اعتقادا جازما بفكرة وضرة اقامة سلم وأمن على الصعيدين الأقليمي والعالمي .

ومع ذلك ، فان وفد بلادي كان يود أن يكون النص أكثر توازنا ، ونود أن نسجل تحفظات قوية بشأن بعض فقرات المنطوق وخاصة الفقرة ( ٥ ) منه التي ليس من شأنها التوصل الى نتائج متاحة بخصوص حل شامل لتلك المشكلة الملحة .

وأخيرا ، فان التصويت الايجابي لوفد بلادي على مشروع هذا القرار لا يلقي بأية طريقة كانت الأهداف التي عبرت عنها حكومة بلادي ازاى قرارات مماثلة في الماضي .

السيد كاسيمسرى (تايلند) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادي قد أيد السمة الرئيسية لمشروع القرار A/35/L.49 ، وقد تمكن من التصويت لصالح مشروع القرار ككل . ومع ذلك ، فان موقف وفد بلادي بالنسبة لاطار سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط ، يقتضي احترام الحقوق المشروعة لجميع الدول في الاقليم . وهذا موضوع للتسجيل . وبالتالي ، فقد أيد وفد بلادي مشروع هذا القرار ولكن ليس دون بعض التحفظات وخاصة بالنسبة الى الفقرتين ( ٤ و ٧ ) من المنطوق . وعلاوة على ذلك ، فانه فيما يتعلق بالفقرة ( ٤ ) من المنطوق ، فانه رغم أن وفد بلادي يؤيد الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وخاصة حقه في تقرير المصير ، فان موقفنا في هذا الخصوص حاسم وثابت ، وان مسألة قيادة دولة ما يجب أن يتحدد عن طريق عملية تقرير المصير وفي هذه الحالة ، من قبل الشعب الفلسطيني نفسه .

وفضلا عن ذلك ، فانه فيما يتعلق بالفقرة ( ٧ ) من المنطوق ، فان وفد بلادي يرى ان جميع الأطراف يجب أن تحترم تماما سيادة واستقلال ووحدة أراضي دولة عضو في الأمم المتحدة ، وبالتالي فاننا نؤيد تماما الفقرة ( ٨ ) من المنطوق . ونود أن نعرب عن تحفظنا بشأن صياغة الفقرة ( ٧ ) ذات الصلة من المنطوق .

السيد الدباشي (الجمهورية العربية الليبية) (الكلمة بالفرنسية) : ان وفد بلادي قد صوت لصالح مشروع القرار A/35/L.49 بشأن الوضع في الشرق الأوسط . ولكن هذا لا يمثل تغييرا

في موقف بلادى فيما يتعلق بقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والقرارات الأخرى التي لا تعترف بها بلادى .

الآنسة شاربي (جامايكا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد بلادى قد صوت لصالح

مشروع القرار A/35/L.49 . ومع ذلك ، فيما يتعلق بالفقرة ( ٥ ) من منطوق هذا المشروع ، فان وفد بلادى يود ألا يفسر تصويته على أنه رفض لاتفاقات كامب ديفيد رغم أننا نعترف بأوجه نقي تلك الاتفاقات بالنسبة لحقوق الشعب الفلسطيني ، وأن الوفاء بهذه الحقوق يمثل مطلباً أساسياً لاقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط .

السيد سيلبي ( ترينيداد وتوباغو ) ( الكلمة بالانكليزية ) : لقد صوت وفد ترينيداد وتوباغو في صالح مشروع القرار A/35/L.49 بشأن البند ٢٦ من جدول الأعمال " الحالة في الشرق الأوسط " .

وقد اتخذنا هذا الموقف على الرغم من أن القرار يتضمن بضعة عناصر لا نوافق عليها تمام الموافقة السيد بليز ( بيرو ) ( الكلمة بالأسبانية ) : ان وفدى يرى أن مشروع القرار A/35/L.49 الذى طرح توا للتصويت يعكس حقائق وملاحظات تتفق بشأنها مع آراء غالبية المجتمع الدولي ومنها على سبيل المثال ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، والانسحاب الاسرائيلي من الأراضي العربية المحتلة ، واحترام المركز الدولي للقدس ، والمراعاة الدقيقة لسلامة لبنان الوطنية وسيادته وما الى ذلك . وهذه أمور وافقنا عليها في قرارات أخرى للجمعية العامة . بيد أن وفدى اضطر بعد الدراسة الدقيقة لمضمون مشروع القرار هذا الى الامتناع عن التصويت . لقد أيد وفد بيرو دائما أية تدابير يتخذها مجلس الأمن أو الجمعية العامة من أجل التوصل الى حل عادل لمشكلة الشرق الأوسط . ونحن نرى أنه يجب البحث عن مثل هذا الحل في الاطار الذى يوفره قرارا مجلس الأمن ٢٤٢ ( ١٩٦٧ ) و ٣٣٨ ( ١٩٧٣ ) والذى نرى أنه اطار أساسي .

وعلى الرغم من أن مشروع القرار الذى اعتمد على التويتناول حالة توتر في السلم والأمن الدوليين ، ومن ثم نظر فيه مجلس الأمن فانه لا يفي بهذه الشروط الأساسية . وبالإضافة الى ذلك فان وفدى لا يوافق على استخدام بعض العبارات غير التوفيقية في القرار ، وذلك لأننا نرى أن هذا لا يؤدي الى حسم قضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط . ونود مرة أخرى أن نعرب عن اقتناعنا بأنه يمكن حسم المواجهة والنزاع عن طريق عملية تعاون سياسي تشترك فيها جميع الأطراف المعنية مما يقضي الى انهاء بضعة عقود من المواجهة المحزنة ويؤدي الى احلال السلم في المنطقة .

السيد تراورى (توغو) (الكلمة بالفرنسية) : ان حكومة توغو قد أيدت دائما وما زالت تؤيد الشعب الفلسطيني في قضيته العادلة من أجل استعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف . ان وفد توغو قد صوت لصالح مشروع القرار A/35/L.49 ، ولكنه يود أن يعلن أن لديه تحفظات خطيرة بشأن الفقرة هـ من مشروع القرار هذا ، ان سياسة توغو كانت دائما قائمة على الحوار والجهد المشترك ، ونحن نحيد هذه المبادئ من أجل تسوية النزاعات بين الأمم . ولذلك فاننا نمتجر أن الاتفاقات التي أشير اليها في مشروع القرار هي خطوة نحو الحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط . ان وفد توغو بالتالي لا يوافق على الروح أو صيغة الفقرة الخامسة من المنطوق ، وان هذه الفقرة لو كان أجرى عليها تصويت منفصل لامتنع وفدى عن التصويت .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : لقد اعتننا الآن بحث البند ٢٦ من جدول

الأعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٨ / ٤٥